الفصل الثّالث:

التّحليل الوصفيّ للنّظام النّحويّ ((عرض وتقويم))

المبحث الأوّل/ المحاولات الرّائدة لإعادة تحليل النّحو العربي وصفيّا

المبحث الثّاني / تقويم أعمال الوصفيّين العرب النّحويّة

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأوّل:
المحاولات الرّائدة لإعادة تحليل النّحو العربي وصفيّا

1 ـ النّحو الوصفيّ: مفهومه وأصوله وعناصره

2 ـ تحليل تمّام حسّان للنّظام النّحويّ

3 ـ تحليل محمود السّعران للنّظام النّحوي.

obeikan.com

obeikan.com

1 ـ النّحو الوصفيّ: مفهومه وأصوله وعناصره:

زوّد الرّواد الوصفيّون العرب المكتبة العربيّة بكتب رائدة تناولت اللّغة العربيّة بالتّحليل تحليلاً وصفيًّا بنيويًّا وبعض هذه الكتب تحمل طابعا شموليًّا يغطّي مستويات التّحليل اللّغويّ كافّة، ككتابي ((مناهج البحث في اللّغة)) و((اللّغة العربيّة: معناها ومبناها)) لتمّام حسّان، وكتاب ((علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ)) لمحمود السّعران، وبعضها الآخر يختصّ بتحليل مستوى واحد من دون بقية مستويات التّحليل،[1] ومن هذا الصّنف كتاب ((أصوات اللّغة)) لعبد الرحمن أيّوب وكتاب ((علم اللّغة العام: الأصوات)) لكمال بشر.

لكنّنانجعل نصب عينيه في هذا العمل الصّنف الأوّل ذي الطّابع الشّموليّ؛ لاهتمامه بتحليل جميع أنظمة اللّغة على السّواء، بما فيها العمود الفقري لهذا البحث، ألا وهو النّظام النّحويّ.

1 / 1 ـ مفهوم النّحو الوصفيّ:

يطلق مصطلح ((النّحو الوصفيّ)) في مقابل ما يعرف الآن في السّاحات اللّسانيّة بالنّحو المعياريّ والنّحو التّاريخيّ أو التطوّري، فإن كان النّحو المعياريّ يصدر الأحكام ويحدّد وجه الصّواب والخطأ في الاستعمال اللّغويّ، مع شيء من التّعليل والتّأويل،[2] وكان النّحو التّاريخي أو التطوّري يتتبّع التّغيرات الطّارئة على المستوى التّركيبي للغة ما عبر عصورها السّحيقة؛[3] فإنّ النّحو الوصفيّ يهتم بوصف التّراكيب اللّغويّة نحويًّا، من دون تصويب أيّ استعمال لغويّ أو تخطئته، ويعزف عن تعليل الظّواهر اللّغويّة وتأويلها، كما يبتعد عن النّزعة التّاريخيّة في تقرير هذه الظّواهر؛[4] وذلك بالاستناد إلى نظريّات اللّسانيات الوصفيّة التي منها يستمدّ اسمه.

---

(1). للوقوف على المقوصود بمستوى التّحليل اللّغويّ، ينظر: ص: 44 من هذا البحث، هامش 4.

(2) . ينظر: معاجم الموضوعات في ضوء علم اللّغة الحديث، محمّد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص: 261.262.

(3) . ينظر:في التّطوّر اللّغوي، عبد الصّبور شاهين، مؤسّسة الرّسالة، بيروت . لبنان، ط: 2، 1405 هـ . 1985م، ص: 11.

(4) .ينظر: معاجم الموضوعات في ضوء علم اللّغة الحديث، محمّد سليمان ياقوت، ص: 26.

1 / 2 ـ أصول النّحو الوصفيّ:

كان من أوّل ما أقدم عليه الوصفيّون العرب أثناء طرحهم لمبادئ اللّسانيات الوصفيّة الحديثة ودعوتهم إلى تبنّيها، مناقشة الأصول التي أقام النّحاة النّحو العربيّ عليها؛ فانتهوا بموجبها إلى رفض أصل القياس، كما لم يرتضوا بالتعليل والتّأويل ونظرية العامل، وهي آليات تفسير ما فتئ النّحاة مقتنعين بجدواها العلميّ. أمّا مآخذهم على السّماع فإنّها على الأداء، لا على كونها فكرة منهجيّة.

وثمة أمر لافت للنّظر في هذا الصّدد، وهو أنّ الوصفيّين غضّوا الطّرف عن تقويم أصلين ممّا يعتبر من أصول النّحو في التّراث النّحويّ، وهما استصحاب الحال والإجماع، وقد يعود ذلك إلى الموقف المتباين لعلماء أصول النّحو في أصليّتهما، وإلى الاستخفاف بقيمتهما العلميّة؛ إذ مِن هؤلاء العلماء أنفسهم مَن اعتبر الاستصحاب من أضعف الأدلّة النّحويّة. على أنّ تمّام حسّان عاد بعد رحلة علميّة طويلة ليتناولهما بالبحث والتّنقيب من الزّاوية الإبستمولوجيّة، وذلك في كتابه ((الأصول)).[1]

وكما تعارف عليه العلماء والباحثون، فإنّه ما من نقد أو نقض إلاّ ويعقبه البناء، وجريا على هذه العادة، فإنّ الوصفيّين، وتمّام حسّان تحديدًا، راحوا يطرحون أسسا أخرى يرونها أكثر انسجامًا مع طبيعة البحث اللّغويّ وإجراءاته المنهجيّة من الأصول التي ذكرها النّحاة، وهذه الأسس هي الاستقراء والتّصنيف والتّقعيد.[2]

(1). ينظر: الأصول ((دراسة إبستمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب. النّحو. فقه اللّغة. البلاغة))، تمّام حسّان، عالم الكتب، 1420 هـ. 2000م، ص: 105. 148.

(2). ينظر: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 154.

أ ـ الاستقراء:

الاستقراء منهج له وزنه في البحث العلميّ منذ الزّمن القديم، إذ كان ولا يزال المنهج المؤسّس لكثير من العلوم. ويقوم الاستقراء على "دراسة أفراد الظّاهرة دراسة كليّةً أو جزئيّةً ".[1] هذا، وتعرف الدّراسة الكلّيّة للظّواهر بالاستقراء التّام، وهو أقرب إلى الإحصاء المحض منه إلى البحث، أمّا الدّراسة الجزئيّة للظّواهر فتعرف بالاستقراء النّاقص،[2] وهو المستخدم في كثير من العلوم المضبوطة قديمًا وحديثًا بما فيها اللّسانيّات.

ويعرّف الوصفيّون العرب هذا النّوع من الاستقراء بأنّه "إجراء الملاحظة على نماذج مختارة من جملة الظّواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل من الكثير".[3] وهذا التّعريف مطابق في مفهومه مع ما ورد في كتب مناهج البحث من تعريفات للاستقراء النّاقص.[4]

وإن كان النّقل (السّماع والرّواية) هو الأصل الأوّل للنّحو العربيّ، فإنّ الأصل الأوّل للّسانيات الوصفيّة يتمثل في الاستقراء النّاقص ومستلزماته من جمع المادّة والملاحظة، وهو كفيل في نظر الوصفيّين أن يحلّ محلّ القياس في الدّرس اللّغويّ.[5]

فالاستقراء هو أوّل خطوة منهجيّة يلجأ إليه الباحث الأصواتي أو الفونولوجي أو الصّرفي أو النّحويّ أو المعجميّ بعد مرحلة رصد مادة البحث، وقد تكون مفردات هذه المادّة " أصواتًا عند دراسة الأصوات، أو حروفًا أو مقاطع أو ظواهر موقعيّة عند دراسة التّشكيل الصّوتي، أو صيغًا عند دراسة الصّرف، أو أبوابًا عند دراسة النّحو، أو غير ذلك ".[6]

---

(1) .ورقات في البحث والكتابة، عبد الحميد الهرّامة، ص: 36.

(2). ينظر: ورقات في البحث والكتابة، عبد الحميد الهرّامة، ص: 36.

(3) .الأصول ((دراسة إبستمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب)) ، تمّام حسّان، ص: 16.

(4) .ينظر على سبيل المثل ورقات في البحث والكتابة، عبد الحميد الهرّامة، ص: 36.

(5). ينظر: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 160.

(6). المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

فالباحث النّحويّ مثلاً، يعمد إلى عدد لا حصر له من الجمل، فيلاحظ العلاقات المتشابكة منها، ويوازن بين الجمل المتشابهة، مع التّلميح إلى أوجه الشّبه؛ لينطلق منها إلى التّصنيف.(1)

وبناءً على ما سبق من بيان مكانة الاستقراء في اللّسانيّات الوصفيّة التّقريريّة، فإنّه يمكن إثبات تأثرها بالفلسفة التّجريبيّة التي تزعمها فرنسيس بيكون، حيث ظلّ هذا الفيلسوف يؤكّد على أهميّة الاستقراء بوصفه مقابلاً للقياس.(2)

ب ـ التّصنيف:

يتمثّل الأصل الثّاني للنّحو الوصفيّ في توأمي التّصنيف ((التّقسيم)) والتّجريد، وهما ركنان أساسان لا يحيد عنهما أيّ نشاط علميّ اتّخذ من الالتزام بالمنهجيّة واجتناب الفوضى مبدأً له.(3) سواء أكان هذا النّشاط العلميّ في اللّغويات، أم في الأدبيات، أم في العلوم التّطبيقيّة، أم في غيرها من مجالات العلم والمعرفة.

والتّصنيف أو التّقسيم هو فرز المادّة اللّغويّة في مجموعات على أساس أوجه الاتّفاق والاختلاف بين مفرداتها، في الشّكل والوظيفة، " فما توافق منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف، وإنّما تكون أوجه الاتّفاق بين ما ائتلف منها متعدّدة الجوانب كالشّركة في الشّكل أو في الوظيفة أو فيهما معًا ".(4) فالشّركة في الشّكل صرفيّة بحتة، في حين أن الشّركة في الوظيفة نحويّة بحتة كذلك.(5)

وينبغي أن يخضع التّصنيف لما يسمّيه تمّام حسّان بقانون الحالات الموضوعيّة، الذي يقف حاجزًا منيعًا في وجه التّقسيمات الذّاتيّة وغير الواعية.(6)

---

(1). ينظر: اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 160. 161.

(2). ينظر: في الفلسفة العامّة ((دراسة ونقد))، محمّد عبد الله الشّرقاوي، ص: 32.

(3) . ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 235. 236.

(4) . اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 161.

(5). ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(6) . ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، ص: 236.

وفيما يخصّ التّجريد، فإنّه تقييد المادّة المصنّفة باصطلاحات فنيّة يختلقها الباحث، على أنّه ينبغي أن يراعى في خلق هذه الاصطلاحات من النّاحية اللّفظيّة، الاختصار والانسجام مع روح اللّغة، ومن النّاحيّة الدّلالية أحادية الدّلالة وحقيقتها ودقّتها.[1]

ج ـ التّقعيد:

صياغة القواعد هي آخر ما يختتم به الباحث الوصفيّ أعماله اللّغويّة، وذلك بأن يصف كلّ سلوك مطّرد لاحظه في تركيب اللّغة بعبارة موجزة، خالية من الألفاظ المعياريّة المتمثلة في الوجوب والجواز وما شاكلهما، نحو: " حين يقع الاسم مسندًا إليه يكون مرفوعًا، ولا يتحوّل عن هذا الرّفع إلاّ في حالات خاصّة ".[2] والقواعد في حقل البحث الوصفيّ وصفيّة لا معياريّة، يقول تمّام حسّان " القاعدة في الدّراسة الوصفيّة ليست معيارًا وإنّما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية ".[3] فالباحث الوصفيّ على نقيض الباحث المعياريّ، لا يطعن في ما يخالف القواعد من نصوص ولا يصفها بأنّها خارجة على القاعدة، بل يسجّلها بجانب القاعدة على اعتبار أنّها ظاهرة فرعيّة له[4]

والقواعد، كما تقررتْ عند الوصفيّين، جزء من المنهج لا جزء من اللّغة نفسها، وهي تتّصف بالعموم، لكنّها لا تتّصف بالضّرورة بالكليّة والشّموليّة. وينبغي في صياغتها مراعاة الاختصار قدر الاستطاعة مع ضرب أمثلة عليها وذكر شيء من الشّواهد التي جرى عليها الاستقراء.[5]

فالقواعد إذًا، مبدأ يقول بها الوصفيّون العرب كما قال بها النّحاة القدامى ومن يسير على دربهم، وفي ذلك يقول كمال بشر: " والمنهج الوصفيّ . باختصار شديد . ينحصر دوره في وصف الحقائق والظّواهر اللّغويّة، بتتبع الأمثلة والنّماذج المتماثلة المتآلفة في هيئاتها

(1) .اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 161.
(2) .المصدر السّابق، ص: 165.
(3) .اللّغة بين المعيارية والوصفيّة، تمّام حسّان ، ص: 18.
(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 165.
(5) .ينظر: المصدر السّابق، 165. 166 .

وخواصها، ثمّ ينصرف بعدُ إلى تجميع مفردات هذه ((العينة))، لمعاودة النّظر فيها والتّنسيق بينها، ليخرج منها بقاعدة عامّة واحدة تغطي هذه الأمثلة والنّماذج وغيرها ممّا جاء على شاكلتها حذوك النّعل بالنّعل ".[1] لكنّ الوصفيّ لا يقدّس ما توصل إليه من قواعد؛ لأنها نتاج منهج، ولا ينبغي فرضها على اللّغة؛ في حين أن السّائر على طريق القدامى يسعى إلى فرض القاعدة على اللّغة؛ ظانًّا أنّها من صلب اللّغة، ما جلب للقاعدة قوةّ النّفوذ في ظلّ النّحو القديم.[2]

وبعد هذا العرض الموجز لأصول النّحو الوصفيّ، نوافق تمّام حسّان على أنّ النّحاة كانوا على علم بهذه الأصول وبقيمتها العلميّة، لكنّ ذلك لم يعصمهم من الوقوع في غلطات منهجيّة عند التّطبيق،[3] وإن كان لهذه الغلطات ما يبرّرها من جانب سياق النّحو التّاريخي والمعرفي؛[4] ذلك أنّ النّحاة كانوا يهدفون خدمة القرآن الكريم ووضع حدّ لظاهرة اللّحن، في فترة نشأة النّحو.

فقد كان للاستقراء حضوره المتميّز في أعمال النّحاة، لاسيّما الأوائل منهم، وله وقعه الملموس والإيجابي في النّتاج النّحويّ، ما يثبت أنّ البحث اللّغويّ عند العرب يتّفق تمامًا في تعامله مع الظّواهر اللّغويّة والعلوم التي تقوم أساسًا على "الاستقراء العلميّ المنظم بدءً بالجزئيات في التّتبع والاستقراء، وصولاً إلى الكلّيات في استخلاص الأصول".[5]

وخير ما يمكن أن ندعم به هذا الزّعم، هو كتاب سيبويه الذي يعدّ حقّا عصارة قرن من نتاج الفكر النّحويّ. فقد بنى سيبويه كتابه على سيل من ملاحظات رصدها من جزئيات

(1). التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 473.

(2). ينظر: اللّغة بين الوصفيّة والمعياريّة، تمّام حسّان، ص: 165.

(3). ينظر: المصدر السّابق ، ص: 166.

(4). يراجع أصول النّحو العربيّ ((النّقل)) من هذا البحث.

(5). المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، منشورات جامعة قاريونس. بنغازي، ط: 1، 1996، ص: 56.

المادّة المدروسة، وعلى قواعد كليّة استخلصها من تلك الملاحظات،فتوصل عن طريق الاستقراء إلى ثنائية الإعراب والبناء،[1] وإلى جملة من القواعد، منها:

. "أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره ".[2]

. أنّ الكلام يتألّف من المسند والمسند إليه، ولا يغنى أحدهما الآخر "ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب زيد، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء".[3]

وكثيرًا ما كان سيبويه يلجأ إلى الواقع اللّغويّ ويحاول ربط ملاحظاته واستنتاجاته به؛ للتأكّد من سلامة نتائج الاستقراء، ومن ذلك قوله "وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنّه سمعها من العرب "،[4] وقوله أيضًا في موضع آخر من الكتاب : "إذا قلت: ((إنّه من يأتنا نأته))، و((إنّه أمة الله ذاهبة))، ومن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلو لا أنّ فيه إضمارًا لم يجز أن يذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في ((إنّه))".[5]

أمّا عن التّصنيف والتّجريد، فقد تمّ التّعامل معهما في التّراث النّحويّ على وجه دقيق يثير الإعجاب، إلى درجة أنّه لم يكن في مقدور الوصفيّين الإفلات من قبضة سحرهما، ومعظم محاولاتهم في هذا المضمار أقرب إلى التّعديلات منها إلى التّجديد. فسيبويه في كتابه، سلك مسلك اللّسانيات الوصفيّة؛ فاعتمد على الاستقراء في تصنيف الظّواهر اللّغويّة، وكان من نتائج ذلك أن اهتدى إلى أنّ أقسام الكلم "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا

(1). المصدر السّابق،ص: 56.
(2) . الكتاب، سيبويه، تح: إميل يعقوب، مج1، ص: 354.
(3) . المصدر السّابق، مج: 1، ص: 48.
(4) . المصدر السّابق، مج1، ص: 311.
(5) . الكتاب، سيبويه، تح: إميل يعقوب ، مج1، ص: 117.

فعل"،[1] كما توصل إلى تصنيف هذه الأقسام من حيث الجنسوالعدد والزّمن[2]، مبيّنًا لواحق الأسماء والأفعال مع تمييز دقيق بينه

وأمّا التقعيد، فقد نال هو الآخر نصيبه من الاهتمام من قبل النّحاة، فجاء معظمه في بداية الأمر وصفًا لما بين الظّواهر اللّغويّة من جهات اشتراك، غير أنّه آل مع تقادم الزّمن إلى معياريّ صرف.[3]

وخلاصة القول هي أنّ الأصول التي يطرحها الوصفيّون بديلاً لأصول التّراث اللّغوي، والنّحويّ منه بصفة خاصّة، لم تكن جديدة على هذا التراث، والموروث النّحويّ الذي ينطق بوجودها لبرهان ساطع على ذلك، وإن كان علماء أصول النّحو لم يذكروها في حدود علمنا. من ضمن أصول النّحو.

وعليه يمكن القول بأنّ النّحو العربيّ نشأ وصفيّاً استقرائيًّا كما ذهب إليه صبحي الصّالح،[4] فكلا المنهجين متلازمان، فوصف ظاهرة من الظّواهر وتحليلها يقتضي استقراءها أوّلاً ثمّ تحليلها فيما بعد، كما أنّ استقراءها يؤدّي حتمًا إلى وصفها وتحليله فالاستقراء ليس غاية في نفسه، بل وسيلة إلى الوصف والتّحليل. ومن هنا يتبيّن أنّ الفصل بين الاستقراء والوصف إجراء تعسفيّ، فاللّسانيّات الوصفيّة التّقريريّة تقوم على الاستقراء لتخلص إلى الوصف، كما أنّ النّحو العربيّ يقوم على الاستقراء ليخلص منه إلى الوصف تارة وإلى الاستدلال أو الاستنباط تارة أخرى. وفي ذلك يقول محمّد احمدعثمان بن الطّاهر: " النّحو

(1) .المصدر السّابق، مج1، ص: 40.

(2) .ينظر: المصدر السّابق، مج: 1، ص: 40 – 47.

(3) .ينظر: اللّغة بين الوصفيّة والمعيارية، تمّام حسّان، ص: 22. 23.

(4) ينظر: دراسات في فقه اللّغة، صبحي الصّالح، ص:26. 27.

العربيّ في معظمه استقرائيّ، يعتمد التّحليل العقليّ، والموازنات الفكريّة"،[1] كما هو الشّأن في النّحو التّوليديّ.

على أنّ من الباحثين من يرى أنّ اعتبار الاستقراء أصلاً أساسًا لا بدّ من توافره في الدّراسات اللّغويّة قديمها وحديثها حتّى توسم بالعلميّة، أزمة منهجيّة منيت بها اللّسانيات العربيّة.[2] فالاستقراء بوصفه منهجًا تعرض لكثير من الانتقادات من جوانب مختلفة، ويُلخّص ياسر سليمان الرّؤى النّقدية التي نالت من الاستقراء في قوله: " فليس صحيحًا أنّ الباحثين في مجالات العلوم المختلفة، الطبيعيّة منها والإنسانيّة، حتّى أولئك الذين يجاهرون باعتمادهم على الاستقراء، يتبعون خطوات هذا المنهج بالتّرتيب والتّسلسل الذي نراه في شروحات الاستقرائيّين. لقد قال بهذا الرّأي فيلسوف العلم المشهور بوبر Popper بعد دراسة مستوفية لطبيعة الاستقراء ولطبيعة العمل العلميّ، سواء على مستوى النّظريّة أو التّطبيق. ويؤيّد بوبر في رأيه هذا حشد كبير من العلماء وفلاسفة العلم، كهانسون Hanson مثلا".[3] وشالمرز Chalmers.

وإذ يعلن ياسر سليمان صراحةً رفضه الاستقراء بوسمه منهجًا للبحث اللّسانيّ، . وهو موقف مستمد من موقف تشومسكي من الاستقراء . أفصح كذلك عن اعتراضه على كلّ المحاولات التي تحاول الرّبط علميّة الدّرس اللّسانيّ العربي، قديمه وحديثه، بالمنهج الاستقرائيّ، ومنها محاولة صبحي الصّالح وتمّام حسّان؛[4] لكنّه اعترض على هذه المحاولات من دون أن يذكر للقارئ دليلاً يدعم به ما ذهب إليه. ولا شكّ في أنّ الاعتراض على أمر

(1) . ترجمة الشّعر في ضوء النّظريّة التّوليديّة: قصيدة وليم بليك ((النّمر)) أنموذجًا، محمّد احمّد عثمان بن الطّاهر، بحث مقدّم في المؤتمر العلميّ لقسم اللّغة العربيّة ((اللّغة العربيّة والتّحديّات المعاصرة، 9 . 10 نيسان 2007 م، جامعة دمشق، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة))، ص: 10.

(2) ينظر: الاستقراء، المنهجيّة العلميّة والبحث اللّسانيّ العربيّ الحديث، ياسر سليمان، مجلة اللسان العربيّ، ع: 38، 1994م، ص: 19.

(3). المصدر السّابق ، ص: 25.

(4) ينظر: المصدر السّابق، ص: 28.

يكاد يسلّم به عدد كبير من الباحثين لا يمكن أن يقبل على الفور إلاّ إذا كان معزّزًا بجملة من الأدلة والبراهين. وبما أنّ محاولات ربط المنهج الاستقرائي بالعلميّة في البحث اللّسانيّ وبخاصة القديم منه، تملك من الأدلة الشّيء الكثير، فإنّنالا نفتأ نقتنعبرأي من سبقنا إلى أنّ الدّرس اللّغويّ العربيّ نشأ استقرائيًّا وصفيًّا.

1 / 3 ـ عناصر النّحو الوصفيّ:

إنّ مَنْ ذكر من الوصفيّين العرب باللّفظ الصّريح العناصر التي يقوم عليها النّحو في اللّسانيات الوصفيّة، هما تمّام حسّان ومحمود السّعران. أمّا كمال بشر، فإنّه اكتفى بذكر المبادئ الوصفيّة التي ينبغي مراعاتها عند التّقعيد، وتتمثّل هذه المبادئ عنده في تحديد الصّيغة والبيئة، وتكامل مستويات التّحليل، والإقرار بتعدد الأنظمة والاعتماد على النّصوص.[1] أمّا ما يبدو كاختلاف بين هذين اللّغويّين، فلا يعدو في حقيقة الأمر تفصيلاً وإجمالاً، إذ ينطلق كلاهما من التّحليل المورفيمي للظّواهر النّحويّة؛ فتمّام حسّان فصّل ما أجمله محمود السّعران، ففرّع العناصر اللّغويّة التي يقوم عليها النّظام النّحويّ إلى ما يأتي:[2]

أ . مجموعة من المعاني النّحويّة العامّة، مثل الخبر والإنشاء، والإثبات والنّفيّ والتّأكيد، والطّلب: أمره ونهيه، والاستفهام والدّعاء، والتّمني والتّرجي، والعرض والتّخصيص والشّرط والقسم والتّعجب والمدح والذّم .... الخ.

ويلاحظ أنّ المعاني النّحويّة العامّة عند تمّام حسّان عبارة عن خليط من معان نحويّة وبلاغيّة. وقد يكون لضمّ المعاني النّحويّة جنب المعاني البلاغيّة تحت المعاني النّحويّة العامّة أثره الجليّ في توجيه تصوّره للنّظام النّحويّ لاحقً ولا يستبعد أن يكون تمّام حسّان قد انتهل فكرته هذه من كتاب إحياء النّحو، حيث حاول صاحبه انتزاع بعض أبواب البلاغة إلى النّحو.[3]

(1). ينظر: التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 483. 490.

(2) . ينظر: اللّغة العربّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 36. 37 .

(3). ينظر: إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، ص: 19.

ب . مجموعة من المعاني النّحويّة الخاصّة، وتعرف بمعاني الأبواب المفردة، مثل الفاعليّة والمفعوليّة والحاليّة وغيرها كثير.

ج . مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة، مثل علاقة الإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعيّة.

د . معطيات علمي الصّوتيات والصّرف ((المباني الصّوتيّة والصّرفيّة))، وهي التي تمكّن النّظام النّحويّ من التّعبير عن المعاني النّحويّة الخاصّة وعن العلاقات الرّابطة بين هذه المعاني، ما يعكس جليًّا أهميّة الأصوات والصرف بالنّسبة للنّحو.

هـ . القيم الخلافيّة، ويعني بها تمّام حسّان "المقابلات بين أحد أفراد كلّ عنصر ممّا سبق وبين بقيّة أفراده".[1]

أمّا محمود السّعران، فإنّه هو الآخر تطرق . وهو يقدّم إلى القارئ العربيّ التّحليل البنيويّ للّغة . إلى عناصر التّحليل الوصفيّ البنيويّ للنّظام النّحويّ، وهي تنحصر عنده في عنصرين أساسين هما: المورفولوجيا والنّظم؛ اللذّان يشملان ضمنيّا كلّ العناصر التي ذكرها تمّام حسّان.

(1) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 178.

Oberkan.com

2 ـ تحليل تمّام حسّان للنّظام النّحويّ:

إذا كان النّحو هو دراسة العلاقات التي تربط أبواب النّحو بعضها ببعض في الكلمات التي تتألّف منها النّصوص، أو " دراسة الجمل التّامة من ناحيّة العلاقات السّنتاجماتية relations syntagmaticأو السياقية في مقابل الصّرف الذي يدرس العلاقاتالبراديجماتيةparadigmatic relations[1] أو الجدولية "،[2] ويعني الإعراب بدوره ترجمة تلك الكلمات إلى أبوابها ليمكن النظر إليها في ضوء علاقاتها النّحويّة،[3] فإذا كان هذا هو معنى النّحو والإعراب عند تمّام حسّان، فإنّ تحليله من وجهة نظره يعني ما يلي:

2 / 1 ـ تصنيف المادّة اللّغويّة المراد دراستها وتجريدها:

كان في طلائع جهود تمّام حسّان، وهو يحاول إعادة تحليل النّحو العربيّ وصفيًّا، سعيه الدّؤوب إلى إيجاد تصنيف آخر للمادّة اللّغويّة وتجريدها وفق أسس يراها وصفيّة. على أنّ التّعديلات لم تلبث أن تعرف طريقها إلى هذه الأسس التي ذكرها لأوّل مرّة في كتابه ((مناهج البحث في اللّغة))، فعمل على صقلها وإعادة تنظيمها وهي أسس تعود إلى اعتباري المعنى والمبنى.

وكان أوّل ما أشغله في هذا الصّدد، البابُ الصّرفيّ الذي اعتاد النّحاة أن يفتتحوا به أعمالهم بوصفه مقدّمة ومدخلاً إليها، وهو أقسام الكلام، وبذلك يكون تمّام حسّان قد وافق النّحاة ضمنيًّا على أن يمهّد الدّرس النّحويّ بمعطيات صوتيّة وصرفيّة، وفي كلا الموقفين ما يؤكّد على أهميّة الصّوتيات والصّرف للدّرس النّحويّ، بحيث لا يمكنه الاستغناء عنهم[4]

---

(1) . مصطلح Syntagmatiqueو Paradigmatique من المصطلحات التي كان فيرث يُكثِر من استعمالها؛ إذ تأسس دراسة اللّغة عليهما بالإضافة إلى عنصر ثالث هو ((رأسي)) Vertical. ينظر: علم اللّغة النّظاميّ ((مدخل إلى النّظريّة اللّغويّة عند هاليداي))، ص: 19.

(2) . مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، ص: 229.

(3) – المصدر السّابق، ص: 230.

(4). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 175.81.

لكنّ تمّامَ حسّانٍ لم يلتزم منهجًا واحدًا في تقديمه لدراسة النّحو بمعطيات الصّرف، فهو في كتابه ((مناهج البحث في اللّغة)) أدرج هذه المقدّمة تحت منهج النّحو، ثمّ انتزعها في كتابه ((اللّغة العربيّة: معناها ومبناها)) من النّظام النّحويّ إلى النّظام الصّرفي، وإن كان يلحّ على متانة العلاقة بين أنظمة اللّغة وبخاصّة علاقة النّحوّ بعلم الأصوات والصّرف.[1]

وبفضل تأخرّ كتاب ((اللّغة العربيّة: معناها ومبناها)) عن ((مناهج البحث في اللّغة)) زمنيًّا، تمكّن تمّام حسّان فيه من تقديم رؤيته في تصنيف الكلم بصورة تبدو أكثر وضوحًا، بأن جرّد المفاهيم، لعلّ أهمّها ثنائية المعنى والمبنى التي سرعان ما ترجمها إلى جملة من المقاييس الفرعيّة. ويعتبر ثاني الكتابين مراجعةً وتطويرًا للأوّل؛ بل كان نقلة نوعيّة في الفكر اللّغويّ لتمّام حسّان، كما أنّه ظلّ مقتنعًا ومتمسكًا بما أورده فيه من مبادئ وأسس وتحليلات، فراح يعتمد عليه كليّا عند التّطبيق، وذلك في كتابيه ((البيان في روائع القرآن)) و((الخلاصة النّحويّة)).

وما أن طعن تمّام حسّان في التّقسيم الثّلاثي للكلم حتّى انبرى يعيد فيه النّظر ويحاول تعديله "بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقّةً لاعتباري المبنى والمعنى".[2] لكنّ ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ تضافر اعتباري المعنى والمبنى لا يعني ضرورة امتياز كلّ قسم من الكلم عن غيره بالعدد نفسه من خصائص المبنى والمعنى، بل يكفي أن يتميّز كلّ قسم عمّا عداه ببعض خصائص المعنى أو ببعض خصائص المبنى. فكلّ ما في الأمر "أن لا يكون التّفريق من حيث المباني فقط وإن تعدّدت أو المعاني فقط وإن تعدّدت أيضًا".[3]

(1). ينظر: المصدر السّابق، ص: 178.

(2) . المصدر السّابق، ص: 88.

(3). اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 90.

ومع أنّ ثنائية المعنى والمبنى لم تكن غائبة عن النّحاة القدامى عند تصنيفهم للظّواهر اللّغويّة، فإنّهم على حدّ قول تمّام حسّان لم يوفّقوا في التّعامل معها، فغلبوا أحد الجانبين على الآخر بين فينة وأخرى، ويتضح ذلك في قول ابن مالك حيث غلّب المبنى على المعنى:[1]

بالجرّ والتّنوين والنّـــدا، وأل ومسند للاســـم تمييز حصل
بتا فعلتَ وأتتْ، ويـــاافعلي،ونون أقبلنّ. فعـــــلٌ ينجلي
سواهما الحرف كهـــل وفي ولم فعل مضارعٌ يلي لم ك ((يشم))
وماضي الأفعال بالتّا مز، وسم بالنّون فعل الأمر، إن أمر فهم
والأمر إن لم يـــك للنّون محلّ فيه هو اسم نحو صهْوحيّهلْ

كما أنّ غير ابن مالك من النّحاة غلبوا أحيانًا المعنى على المبنى، ويظهر ذلك جليًّا في تعريفاتهم لأقسام الكلمة. ومن الواضح أنّ تمّام حسّان تراجع بهذا الإقرار عمّا كان قد توصل إليه من قبل من أنّ النّحاة لم يذكروا الأسس التي على ضوئها صنّفوا الكلمات.

وعمومًا، يعتبر تمّام حسّان ثنائية المعنى والمبنى أساسين رئيسين ينبغي مراعاتهما عند تصنيف المادّة اللّغويّة، على أنّه ترجمها إلى جملة من أسس فرعية إجرائية وظلّ وفيًّا بها طيلة محاولته لضبط الكلم وخصائصها من جديد. وهذه الأسس الفرعيّة لا تخرج عن كونها إيجابيّة أو سلبيّة. فهي إيجابيّة في حالة وجودها في الوحدة اللّغويّة، وسلبيّة عند غيابه

أ ـ الأسس المتفرّعة عن أساس المعنى:

تتفرّع عن أساس المعنى أسس فرعيّة كثيرة يمكن تناولها بشكل مختصر في النّحو الآتي:

* الدّلالة على المسمّى: ويعني بها تمّامُ حسّانٍ دلالةَ وحدة لغويّة ما على مسمى، سواء أكان هذا المسمى اسمًا معيّنًا أم اسم حدث أم اسم جنس أم اسم زمان أم اسم مكان أم اسم آلة أم اسمًا مبهمًا.[2]

(1) .شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي بهاء الدّين ابن عقيل، تح: محمّد محيّ الدّين عبد الحميد، ج: 1، ص: 20.30.

(2) .ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 94.95.

* الدّلالة على الحدث: ويعني بها دلالة وحدة لغويّة ما على حدث، كالمصادر التي " تدلّ على الحدث أو عدده أو نوعه ".[1]

* الدّلالة على الزّمن: ويعني بها دلالة وحدة لغويّة ما على الزّمن دلالة صرفيّة أو نحويّة.[2]

* التّعليق: ويعني به العلاقات النّحويّة القائمة بين أبواب النّحو، وهي الإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعيّة وما يتفرّع عنه[3]

5. المعنى الجملي: ويعني به المعاني الإفصاحية الإنشائية التي تدلّ عليها الجمل المرّكبة من الخوالف أو الأدلة إيجابًا بوجودها أو سلبيًّا بعدمها.[4]

ب ـ الأسس المتفرّعة عن أساس المبنى:

* الصورة الإعرابيّة، ويقصد بها خضوع الوحدات اللّغويّة في السّياق لأحكام البناء أو الإعراب بفروعه وأنواعه.[5]

* الصّيغة الخاصّة، ويقصد بها "تحقّق خاصيّة الاشتقاق أو الجمود وعدد الحروف الأصول أو الزّوائد".[6]

*** الجدول، ويتفرّع إلى ثلاثة أنواع**:

_ جدول إلصاق، وهو " ما يلحق بالكلمة من الصّدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصّرفي "،[7] كالضّمائر المتّصلة وحروف المضارعة والسين وسوف ولام الأمر.

_ جدول تصريف: ويُعْنى بتصريف الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وتصريف الصّفة إلى اسم فاعل ومفعول وصفة مشبّهة أو تفضيل أو مبالغة.[8]

_ جدول إسناد، ويخص بإسناد الأفعال إلى الضّمائر.[1]

---

(1) .اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 95.

(2) .ينظر: المصدر السّابق،ص:102. 103.

(3).ينظر: المصدر السّابق، ص: 95، 103، 113،107، 118، 122، 127.

(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 118، 128.

(5) .ينظر: المصدر السّابق،ص: 92، 100، 106، 111، 121.

(6) .المنوال النّحوي العربي ((قراءة لسانية جديدة))، عزّ الدّين مجدوب، ص: 196. وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 92، 100، 106، 111، 117، 121.

(7) .اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 92.

(8) .ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ، ص: 92.

*** الرّسم الإملائي**:

يمكّن الرّسم الإملائي المرءَ من التّفريق بين طوائف الكلم المتنوّعة، ومن ذلك استئثار الاسم والصّفة. حسب تقسيم تمّام حسّان الجديد. بالتّنوين، والتصاق الضّمائر المتّصلة والأدوات التي على حرف واحد بما قبلها من كلمات، وانفصال الضّمائر المنفصلة والأدوات الزّائدة على حرف واحد عمّا قبلها أو بعدها في الكتابة.(2)

*** الإلصاق**:

ويعني به تمّامُ حسّانٍ تقسيمَ الكلم حسب اتّصالها باللّواصق أو عدمه، " فتفترق الكلم بأنواع اللّواصق التي تقبلها وأنواع اللواصق التي تأباها"،(3) ومن هذه اللواصق علامات الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والمضارعة وأداة التّعريف وضمائر الجرّ المتّصلة والتّنوين والإضافة.(4)

*** التّضام وعدمه**:

والمقصود بالتّضام هو " تطلّب إحدى كلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى "،(5) كالعلاقة بين ياء النّداء والمنادى وواو القسم والمقسم به والمضاف والمضاف إليه والفعل والفاعل أو المفعول به إن قدم.(6) أمّا عدم التّضام، فهو التّنافي، ويقصد به تمّام حسّان تعذر مجاورة أحد العنصرين الآخر في السّياق، كالتّنافي بين نوني المثنى والجمع والإضافة.(7)

*** الرّتبة**:

والرّتبة في حقيقتها فرع عن مبدأ التّضام، وهي تخصّ الرّتب المحفوظة، مثل ضرورة تقديم الجار على المجرور أو ضرورة تقديم الموصول على صلته.(8)

---

(1) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 93.

(2) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 93، 112، 126.

(3) .المنوال النّحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، عزّ الدّين مجدوب، ص: 197.

(4) .اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 93، 101، 107، 111، 118،

(5) .المصدر السّابق، ص: 94.

(6) .ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان،ص: 94، 102، 107، 112، 118، 121، 126.

(7).ينظر: المصدر السّابق، ص: 221.

(8) .ينظر: المصدر السّابق،ص:111، 117، 121، 125.

ج ـ أقسام الكلم عند تمّام حسّان:

وبالاستناد إلى هذه الأسس الفرعيّة، حاول تمّام حسّان إعادة تقسيم الكلم، مردفًا كلّ قسم السّمات التي يمتاز بها عمّا سواه من أقسام الكلم؛ فصنّفها إلى الأقسام الآتية:[1]

*** الاسم، وله خمسة أقسام فرعية**:[2]

. الاسم المعيّن، ويشمل الأعلام والأعراض واسم الجثة.

. اسم الحدث، ويشمل المصدر واسم المصدر واسم المرّة واسم الهيئة.

. اسم الجنس، ويدخل تحته " اسم الجنس الجمعي كعرب وترك ونبق وبجع واسم الجمع كإبل ونساء ".[3]

. الميميات، ويصدق هذا المصطلح على كلّ اسم مبدوء بالميم الزّائدة ما عدا المصدر الميمي، ويندرج تحتها اسما الزّمان والمكان واسم الآلة.

. الاسم المبهم، وتدخل تحته طائفة " من الأسماء التي لا تدلّ على معيّن، إذ تدلّ عادةً على الجهات والأوقاف والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التّضام. فمعناها معجمي لا وظيفي ولكن مسماها غير معين وذلك مثل فوق وتحت وقبل وبعد وأمام ووراء وحين ووقت وأوان الخ ".[4]

وتمّام حسّان بتقسيمه هذا، أخرج من دائرة الاسميّة الصّفات ((المشتقّات))، والضّمائر، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والظّروف؛[5] لأسباب يأتي ذكرها عرضًا في الأقسام الآتية.

---

(1) . ينظر: المصدر السّابق، ص: 87. 132.

(2). ينظر: المصدر السّابق، ص: 90. 98.

(3) . المصدر السّابق، ص: 91.

(4) . اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 91.

(5) . ينظر: المصدر السّابق، ص: 92.

وليس هذا التقسيم الجديد محاولة تمّام حسّان الأولى، بل كانت له محاولة سابقة مطابقة تمامًا لأقسام الكلم التي قال بها إبراهيم أنيس؛[1]؛ غير أنّه لم يلبث أن تخلّى عنها وقال بالتّقسيم السّباعي.

*** الصّفة**:[2]

وتندرج تحتها صفة الفاعل ((اسم الفاعل))، وصفة المفعول ((اسم المفعول))، وصفة المبالغة ((صيغة المبالغة))، والصّفة المشبّهة، وصفة التّفضيل ((اسم التّفضيل)). ذلك أنّ تمّام حسّان يرى أنّ الصّفة المشبّهة إذا كانت تعني عند النّحاة " ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث "،[3] واسم الفاعل عندهم هو الصّفة الدّالة على الحدث وفاعله،[4] واسم المفعول هو ما دلّ على الحدث ومفعوله،[5] وأنّ صيغة المبالغة تفيد المبالغة والتكثير،[6] واسم التفضيل يفيد التّفضيل،[7] إذا كانت هذه هي تعريفات النّحاة لهذه الأقسام الفرعيّة، فإنّها لا تدلّ في حقيقة الأمر على مسمى بها " وإنّما تدلّ على موصوف بما تحمله من معنى الحدث ((أي معنى المصدر)) وهي بهذا خارجة عن التّعريف الذي ارتضاه النّحاة للاسم حين قالوا: الاسم ما دلّ على مسمى "[8]. هذا، وقد قام تمّام حسّان برصد سمات الصّفة التي تبرّر إفرادها في قسم خاص.[9]

---

(1). ينظر: من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص: 282؛ 290؛ 293. 294.

(2). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 98. 103.

(3). شرح ألفيّة ابن مالك، ابن النّاظم بدر الدّين محمّد، ص: 444.

(4). ينظر: شرح ألفيّة ابن مالك، ابن النّاظم بدر الدّين محمّد، ص: 423.

(5). ينظر: شرح الحدود النّحويّة، عبد الله بن أحمد بن عليّ الفاكهيّ، تح: زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب، جامعة الموصل. العراق، 1988م، ص: 92.

(6). ينظر: المصدر السّابق، ص: 90.

(7). ينظر: شرح ألفيّة ابن مالك، ابن النّاظم بدر الدّين محمّد، ص: 478.

(8). اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 99.

(9). المصدر السّابق، ص: 100. 103.

*** الفعل**:

إن كان النّحاة يعرّفون الفعل بأنّه ما دلّ على حدث وزمن،[1] فإنّ تمّامَ حسّانٍ فيما يبدو لم يجد ما يعترض به على هذا التّعريف، لكنّه شخّص قصورًا في فهم النّحاة لأزمنة الفعل، ما قاده إلى إعادة تقسيم الفعل انطلاقًا من التّفريق بين الزّمن الصّرفي والزّمن النّحويّ.[2]

وهكذا راح تمّام حسّان يقترح تقسيمًا جديدًا للأزمنة النّحويّة مع بيان وجوه الاختلاف بين فعل وآخر، حيث أشار إلى أنّ ما سمّاه الجهة هو المسؤول عن اختلاف الأزمنة النّحويّة وتعدّدها في السّياق، وأنّ معاني هذه الجهة هي " التي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب والانقطاع والاتّصال والتّجدد والانتهاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة أي الخلو من معنى الجهة أو بعبارة أخرى عدم الجهة، فيكون معنى الجهة هنا معنى عدميًا".[3]

وبناء على اعتبار الجهة، قسّم تمّام حسّان. مع ذكر الصّيغ. الفعل الماضي إلى الماضي البعيد المنقطع والماضي القريب المنقطع والماضي المتجدّد والماضي المنتهى بالحاضر والماضي المتّصل بالحاضر والماضي المستمر والماضي البسيط والماضي المقارب والماضي الشّروعي؛ وقسّم المضارع أو الحال إلى الحال العادي والحال التّجدّدي والحال الاستمراري والاستقبال إلى الاستقبال البسيط والاستقبال القريب والاستقبال البعيد والاستقبال الاستمراري؛ ليصل بالأزمنة النّحويّة إلى ستة عشر زمنًا، لا ليقف بها عند الأزمنة الثلاثة التي قال بها النّحاة نتيجة خلطهم .كما يقول. بين الزّمن الصّرفي والزّمن النّحويّ.[4]

ويبدو لنا، بغض النّظر عن صحة هذا التّقسيم للأزمنة العربيّة من زيفه، وعن ملاءمته لبنية الفعل في اللّغة العربيّة، أنّ منهج تمّام حسّان الوصفيّ لم يكن الموجِّه الفعلي لهذا التّقسيم، بل الصّرف الغربيّ؛ للشّبه القائم بين تصنيفه هذا وتصنيف الغربيّين لظواهر لغاتهم. وإذا ما كان

(1). ينظر: المفصّل في علم العربيّة، الإمام الزّمخشري، ص: 243.

(2) .ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 104.

(3) .المصدر السّابق، ص: 245.

(4). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 245. 252.

الأمر كما نزعمه، فإنّه طريق غير مأمون النّتائج، إذ إنّه يعدّ من قبيل إقحام قواعد لغة مع ما لها من خصائص في قواعد لغة أخرى أجنبية عنه وقد تبنّى هذا التّقسيم سليمان فيّاض في كتابه ((أزمنة الفعل العربيّ النّحويّة))، لكنّه قلصّ الأزمنة إلى أربعة عشر زمنًا.[1]

*** الضّمائر**:

أدرج تمّام حسّان ضمن الضّمائر ثلاثة أقسام فرعيّة، وهي: ضمائر الشّخص مثل ((أنا)) و((نحن)) و((هو))، وضمائر الإشارة ((أسماء الإشارة)) مثل ((هذا)) وفروعه، وضمائر الموصولة ((الأسماء الموصولة)) كـ((الذي)) وفروعه؛ لأنّ هذه الفصائل كلّها تعبّر عن معان صرفيّة عامّة، أهمّها الدّلالة على عموم " الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر ".[2] وفي ذلك يقول ابن مالك:

فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمٍّ بالضّمير.[3]

فتعريف تمّام حسّان للضّمير هو عينه تعريف ابن مالك له، لكنّهما اختلفا في اعتبار ما يقع عليه مصطلح الضّمير، فوسّع تمّام حسّان من مفهوم المصطلح ليشمل ما يعرف في النّحوّ العربيّ بضمائر الأشخاص، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة؛ أمّا ابن مالك، فقد حصره مجاراة للنّحاة السّلف في ضمائر الأشخاص فقط، لا غير.

*** الخوالف**:

ومعلمها أنّها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن المواقف الانفعاليّة، وهي من حيث الاستعمال شبيهة بما يعرف في الفرنسية والانجليزية بـ ((exclamation))، وقد قسّمها تمّام حسّان إلى أربعة أنواع:[4]

(1). ينظر: أزمنة الفعل العربيّ النّحويّة ((أربعة عشر زمنًا))، سليمات فيّاض، دار المستقبل العربيّ، ط: 1، 1997.

(2). اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 108.

(3). ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، ص: 86.

(4). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 113. 118.

. خالفة الإخالة: ويعني بها ما يسمّيه النّحاة اسم الفعل من نحو هيهات ووي وصه، وقسّموها اعتباطًا على التّوالي إلى اسم فعل ماض واسم فعل مضارع واسم فعل أمر.

. خالفة الصّوت: ويعني بها ما يسمّيه النّحاة اسم الصّوت من نحو((هلاّ)) لزجر الخيل و((كِخْ)) للطّفل ... وغيرها من الأصوات المستعملة لدعوة الحيوان وحكاية الأصوات كهأهأ لحكاية الضّحك مثل

. خالفة التّعجب: ويقصد بها ما يعرف في النّحو العربيّ بصيغتي التّعجب، وهما: ما أفعله وأفعل به.

. خالفة المدح أو الذّم، ويسمّيها النّحاة أفعال المدح والذّم، مثل نعم وبئس وحبذا ولا حبذ.

*** الظّرف**:[1]

إن كان النّحاة قد توسّعوا في فهم الظّرف بحيث إنّه يضمّ الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى على حدّ تعبير تمّام حسّان، فإنّه ضيّق من مفهومه؛ فحصره في الكلمات المبنيّة غير المتصرّفة التي تقترب من الأدوات والضّمائر. وهي إمّا ظروف الزمان وتتمثّل في: إذ وإذا وإذًا ولما وأيان ومتى، وإمّا ظروف المكان وتتمثّل في: أين وأنّى وحيث.

ولم يعد تمّام حسّان من الظّروف الأسماء التي تؤدّي نحويًّا وظيفة الظّرف أو المفعول فيه تارةً، وغيرها من الوظائف تارة أخرى، كالمصادر، وأسماء الزّمان والمكان، وبعض حروف الجر نحو مذ ومنذ، وبعض ضمائر الإشارة للمكان أو الزّمان مثل هنا وثَمّ والآن وأمس، وبعض الأسماء المبهمة مثل كم وفوق وحين، و" بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معيّنة كسحرة وبكرة وضحوة ...".[2]

*** الأداة**:[3]

ويعرّفها تمّام حسّان بأنّها " مبنى تقسيمي يؤدّي معنى التّعليق "،[4] وهي عنده على قسمين كبيرين هما:[1]

(1). ينظر: المصدر السّابق، ص: 119. 122.

(2) . المصدر السّابق ، ص: 120.

(3). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان،ص: 123. 133.

(4) . المصدر السّابق، ص: 123.

.الأداة الأصليّة، وتقابل الحروف في النّحو العربيّ، كحروف الجرّ والنّسخ والعطف.

.الأداة المحوّلة، وتتمثل في الأداة المنقولة من الظّرفية كـ ((أين)) و((أنّى))، ومن الاسميّة كـ ((كم)) و((كيف)) ومن الفعليّة كـ ((النّواسخ)) ومن الضّميرية " كنقل من وما وأي إلى معاني الشّرط والاستفهام والمصدرية والظّرفيّة والتّعجب ".[2]

أمّا البحث الذي أعدّه أحد طلاّبه النّجباء، فاضل السّاقي، عن تقسيم الكلم في العربيّة بإشراف تمّام حسّان نفسه، فقد انتهى إلى تقسيم ثُمانيّ بأن اعتبر المصدر قسمًا مستقلاً عن بقية الأسماء، لصلاحيّته في " التّعدّي إلى مفعول والإضافة إلى فاعل أو مفعول وتحمّله للزّمن بضميمة الظّرف ".[3] ويعدّ تقسيم تمّام حسّان هذا، على كثرة ما كتب في التقسيم الثّلاثي للكلمة العربيّة بزعم تأثره بالتقسيم الأرسطي المنطقي، أكثر التّقسيمات المقترحة تناسقًا ومع ذلك، فإنّ عبده الرّاجحي يقف معترضًا في وجه هذا التّقسيم السّباعي، ويتحيزّ إلى تقسيم سيبويه؛ لأنّ هذا التّقسيم السّباعي يفرّق " بين الاسم والصّفة والضّمير والظّرف، وقد كانت جميعها قسمًا واحدًا هو الاسم عند سيبويه، وإذا طبّقنا المنهج البنائي نفسه في الشّكل والوظيفة وجدنا أنّ هذا التّفريق يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر "؛[4] لاسيّما أنّ تمّام حسّان نفسه يقرّ بوجود تشابه في الشّكل والوظيفة بين هذه الأقسام السّبعة حين قرّر " أنّ الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصّفات أحيانًا، ومع الضّمائر أحيانًا أخرى، ومع الظّروف في بعض الحالات ".[5]

---

(1). ينظر: المصدر السّابق، ص: 123.

(2) .المصدر السّابق، ص: 123.

(3). البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة. مصر، ط: 2، 1420 هـ. 2000م، ص: 52.

(4) . ينظر: النّظريات اللّغوية المعاصرة وموقفها من العربيّة، عبده الرّاجحي، بحث ضمن كتاب تذكاري بعنوان: تمّام حسّان رائدًا لغويًا، ص: 255.

(5) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 96.

2 / 2 ـ محاولة الكشف عن قرائن التّعليق وتحليلها:

يكاد يقتصر تصوّر تمّام حسّان للنّظام النّحويّ في ما سمّاه بالتّعليق، وهو يقابل مصطلح الإعراب بمفهومه الشّامل عند النّحاة، إذ إنّه يمثّل في نظره الفكرة المركزيّة في النّحو العربي، بالإضافة إلى أنّه وحده. إن فهم على وجه سليم. كاف " للقضاء على خرافة العمل النّحويّ والعوامل النّحويّة "؛[1] وذلك لما للتّعليق من قدرة على تحديد معاني الأبواب في السّياق وتفسير العلاقات بينها عن طريق القرائن، بصورة أوفى وأكثر نفعًا من نظام العوامل.

والتّعليق من أهمّ القضايا التي تحدث عنها عبد القاهر الجرجاني في كتابه ((دلائل الإعجاز))، لكنّه حديث مجمل عامّ اكتفى فيه المؤلّف بالإشارة إلى فكرة التّعليق، إذ يرى أن الكلمات في النّص يأخذ بعضها بحجز بعض.[2] وبما أنّ تمّامَ حسّان يرى أنّ صاحب مصطلح التّعليق، وهو عبد القاهر الجرجاني لم يتوسّع في شرحه، فقد تصدّى له بشيء من التّفصيل، فتناول تحته عنوانين اثنين، أحدهما العلاقات السّياقية أو القرائن المعنويّة، وثانيهما القرائن اللّفظيّة. وتُفْهم كلتا هاتين القرينتين في حدود ما تسمح به نمطية اللّغة المدروسة.

وقبل الشّروع في عرض فكرة التّعليق كما فهمها تمّام حسّان، فإنّ المقام يستدعي التّنبيه على أهمّ ظاهرة فيها، وهي "ظاهرة تضافر القرائن لإيضاح المعنى الواحد"،(3) لأنّها الظّاهرة التي يتوقّف عليها نجاح التّعليق، إذ لا يمكن لقرينة واحدة " أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النّحويّة، وهو أمر يتنافى مع مبدأ آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد ".[4]

(1) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان ، ص: 179.

(2) .دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ، تح: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط: 5، 2004، ص: 81، 83، 87. 88، 93.

(3) .اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 192.

(4).المصدر السّابق، ص: 193. 194.

أ ـ العلاقات السّياقية أو القرائن المعنويّة:

العلاقات السّياقية من وجهة نظر تمّام حسّان قرائن معنويّة تعين على تحديد المعاني النّحويّة، وهي تضمّ خمس قرائن كبرى: الإسناد والتّخصيص والنّسبة والتّبعيّة والمخالفة، وتندرج تحت كلّ واحدة منها قرائن فرعيّة.

*** الإسناد**:[1]

تتضافر علاقة الإسناد مع غيرها من القرائن لتمييز المسند إليه من المسند، وتتمثل هذه العلاقة في "العلاقة الرّابطة بين المبتدأ والخبر ثمّ بين الفعل والفاعل أو نائبه".[2] وكان النّحاة على إلمام ودراية بقرينة الإسناد، سواء ما كان منها بين طرفي الجملة بأنواعها أو ما كان منها بين المعاني النّحويّة داخل الجملة الواحدة.[3]

(1). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 191. 194.

(2) .المصدر السّابق، ص: 191. 192.

(3) .وما يؤيّد هذا القول هو إعراب النّحاة لقوله تعالى مثلا: ((يؤتى الحكمة من يشاء)) ، إذ أعربوا ((من)) مفعولاً أوّلاً مع أنّه متأخر عمّا أعربوه مفعولاً ثانيا ((الحكمة)) في اللّفظ.

openkan.com

*** التّخصيص:**[1]

والتّخصيص قرينة معنويّة كبرى، بحيث تتفرّع عنه قرائن فرعيّة كثيرة تفيد في تقييد العلاقة بين المسند والمسند إليه وتخصيصه وهذه القرائن الفرعيّة هي التّعدية وتدلّ على المفعول به؛ والغائية وتشمل المفعول لأجله والمضارع الواقع بعد لام التّعليل؛ والمعيّة وتضمّ المفعول معه والمضارع الواقع بعد الواو؛ بالإضافة إلى الظّرفية والتّحديد مع التّوكيد والملابسة والتّفسير والإخراج والمخالفة التي تدل على التّوالي على الأبواب أو المعاني النّحويّة الخاصّة الآتية: المفعول فيه، والحال، والتّمييز، والاستثناء، والاختصاص مع بعض المعاني الأخرى.

*** النّسبة:**[2]

والنّسبة كذالك قرينة معنويّة كبرى تضمّ قرائن فرعيّة متعدّدة، وهي في مجملها تفيد الإلحاق بخلاف التّخصيص الذي يفيد التّقييد والتّضييق. وتتمثل قرائن النّسبة الفرعيّة فيما يسميه النّحاة بمعاني حروف الجرّ مع زيادة معنى الإضافة عليها؛ وبصياغة أخرى، فإنّ مصطلح ((النّسبة)) يشمل عند تمّام حسّان معاني حروف الجرّ والإضافة بينما تقتصر عند الأشموني على معاني الحروف، وفي ذلك يقول: " وإنّما لم تعمل[3]الجرّ لأنّ عمل الجرّ بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها، و((إلاّ)) ليست كذلك، فإنّها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئًا، بل تخرجه من هذه النّسبة، فلمّا خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ".[4]

وبما أنّ النّسبة تشمل معاني حروف الجرّ ومعنى الإضافة، فإنّ قرائنها الفرعيّة لا تخرج عن معاني هذه الحروف والإضافة، وهي. كما حدّدها النّحاة. كالآتي: ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والبعضيّة، والظّرفيّة، والتّعليل، والمجاورة، والاستعانة، والاستعلاء، والمصاحبة، والإلصاق، والقسم والتّشبيه، وبيان الجنس، والتّوكيد، والملك، والاستحقاق، والنّسب، والعاقبة، والمقايسة، والتّعويض، والتّعجب، والاستدراك، والتّبليغ، والتّبيين، والبعدية، والبدلية، والعندية، والتعدية، والزّيادة، بالإضافة إلى قرينة الإضافة.

---

(1). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص:194. 196.

(2). ينظر: المصدر السّابق، ص: 201. 204.

(3). ((أي إلاّ))

(4) . شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك ((منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك))، تح: عبد الحميد السّيد محمّد عبد الحميد، ج: 2، ص: 242.

* **التّبعيّة**:[1]

والتبعيّة أيضًا قرينة معنويّة كبرى تضمّ أربع قرائن فرعيّة تُعرف عند النّحاة بالتّوابع، وهي النّعت والعطف والتّوكيد والإبدال؛ على أنّها تتضافر مع قرائن لفظية أخرى تتقدّمها قرينة المطابقة كمطابقة التّابع المتبوع في العلامة الإعرابية؛ ثمّ الرّتبة، " إذ رتبة التّابع هي التّأخر عن المتبوع دائمًا أيا كان نوعهما ".[2]

* **المخالفة**:[3]

وهي قرينة معنويّة كبرى صالحة لتفسير ظاهرة تعدد الإعراب بتنوع الوظائف النّحويّة، ويرى تمّام حسّان أنّ الاسم المخصوص لم ينصب إلاّ من أجل المقابلة بينه وبين الخبر المرفوع الواقع بعد مبتدأ مشابه للمبتدأ الذي يقع قبل الاسم المنصوب على الاختصاص؛ وفي ذلك يقول: " لو اتحد المعنى لاتّحد المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما، ولكن إرادة ((المخالفة)) بينها كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أنّ هذا خبر وهذا مختص ".[4]

ب. **القرائن اللّفظيّة**:

* **العلامة الإعرابيّة**:[5]

حظيت العلامة الإعرابيّة. وهي الحركات الواقعة على أواخر الكلمات. بالاهتمام الكبير من قبل النّحاة ما لم يحظ به غيرها من القرائن الأخرى المعنوية منها واللّفظية؛ فشيّدوا على أساسها نظرية كاملة تُعرف إلى يومنا هذا بنظرية العامل. وكانت هذه النّظريّة محلّ مطاعن الوصفيّين العرب في النّحو العربيّ بمن فيهم تمّام حسّان، إذ يرى هذا الأخير أنّ العلامة الإعرابيّة ما لم تتضافر مع القرائن الأخرى " قرينة يستعصي التّمييز بين الأبواب بواسطتها

(1). ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 204.

(2). المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(3). ينظر: المصدر السّابق، ص: 200. 201.

(4). اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان ، ص: 200.

(5). ينظر: المصدر السّابق، ص: 205. 207.

حين يكون الإعراب تقديريًّا أو محليّا أو بالحذف؛ لأنّ العلامة الإعرابيّة في كلّ واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب ".[1]

*** الرّتبة**:

والرّتبة قرينة لفظية، على أنّ اعتناء النّحاة بها لم يكن على قدر أهميّتها، بل نثروا القول فيها بين أبواب النّحو المختلفة. وهي على مذهب النّحاة نوعان: رتب محفوظة ورتب غير محفوظة، فمن النّوع الأوّل صدارة الأدوات في أساليب الشّرط والاستفهام والعرض والتّحضيض، وتقديم الموصول على الصّلة والمتبوع على التّابع؛ ومن الآخر رتبة المبتدأ والخبر مثلا ورتبة الفاعل والمفعول وغيرها كثير.[2]

*** مبنى الصّيغة**:[3]

وصيغة الكلمة قرينة لفظيّة تدلّ. عند تضافرها مع القرائن الأخرى. على الأبواب النّحويّة، إذ لا يتوقع مثلاً أن يحلّ غيرُ الاسم فاعلاً أو نائب فاعل أو مبتدأ إلاّ على الحكاية، كما لا يقع تمييزًا إلاّ اسمًا نكرةً جامدًا، والأمثلة على ذلك كثير بحيث يتعذّر حصرها.

وزيادةً على ما سبق، فإنّ ثمة صلةً وثيقة تربط معاني الصّيغ الصّرفية بالعلاقات السّياقية، ومنها أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى إلى المفعول به إلاّ بواسطة، في حين أنّ المتعدي من الأفعال يصل إلى المفعول به بلا واسطة، كما أنّ " الثّلاثي اللازم الذي يهمز أو يضعف يصير متعديا، ومن هنا تصير الصّيغة ودلالتها ذوات أثر نحويّ يتمثل في علاقتها السّياقية ".[4]

*** المطابقة**:[5]

والمطابقة قرينة لفظية تظهر على الصّيغ الصّرفيّة والضّمائر، وعلى النّواسخ المنقولة عن الفعليّة من الظّرف، وعلى نعم وبئس من الخوالف. وبالمطابقة تتوثق الصّلة بين أجزاء الجملة، وهي تكون في العلامة الإعرابية وفي الشّخص ((التّكلم والخطاب والغيبة)) وفي العدد ((الإفراد والتّثنية والجمع)) وفي النّوع ((التذكير والتأنيث)) والتّعيين ((التّعريف والتّنكير)).

---

(1) .المصدر السّابق ، ص: 205.

(2) .ينظر: المصدر السّابق ، ص: 207. 210.

(3) .ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان ، ص: 210. 211.

(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 211.

(5) .ينظر: المصدر السّابق ، ص: 211. 213، ومناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص:249. 258.

*** الرّبط**:[1]

والرّبط قرينة لفظيّة تنسج الانسجام بين عناصر الجملة وتبرز ما بينها من الصّلة والاتصال، يقول تمّام حسّان ملخصا مواطن الرّبط في اللّغة العربيّة: "ومن المعروف أنّ الرّبط ينبغي أن يتمّ بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه وبين الشّرط وجوابه".[2] أمّا وسائل الرّبط فإنّها الضّمائر مع مراعاة مطابقتها لما تعود إليه، والحروف، وأسماء الإشارة، وإعادة اللّفظ أو المعنى، وأل أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر.

*** التّضام**:[3]

والتّضام قرينة لفظية تأتي على صورتين اثنتين أطلق عليهما تمّام حسّان على التّوالي مصطلحي التّلازم والتّنافي. فالتلازم هو " أن يستلزم أحد العنصرين التّحليلين النّحويّين عنصرًا آخر"،[4] كالتّلازم بين الموصول وصلته، وبين حرف الجرّ ومجروره، وبين حرف العطف ومعطوفه. أمّا التّنافي فهو تعذر مجاورة أحد العنصرين الآخر في السّياق، كالتّنافي بين أل والإضافة المحضة، وبين التّنوين والإضافة بقسميها.

*** الأداة**:[5]

والأداة قرينة لفظيّة مهمّة في السّياق العربيّ، وتستخدم للتّعليق، وهي على مجموعتين: مجموعة تدخل الجمل ولها الصّدارة على وجه العموم، كالنّواسخ وأدوات النّفي والتّأكيد والاستفهام والنّهي، ومجموعة أخرى تدخل المفردات ورتبتها التّقدم، مثل حروف الجرّ وحروف العطف وواو المعيّة.

(1). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 213. 216.

(2). المصدر السّابق، ص: 213.

(3). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان ، ص: 216. 224.

(4). المصدر السّابق، ص: 217.

(5). ينظر: المصدر السّابق، ص:224. 226.

*** النّغمة**:[1]

والتّنغيم قرينة لفظيّة متمثلة في " هياكل من الأنساق النّغميّة ذات أشكال محدّدة "[2]، إذ تختلف أشكال هذه الهياكل من جملة إلى أخرى. فنغمة الجملة الاستفهاميّة وجملة العرض تختلف مثلا عن نغمة جملة الإثبات، كما تختلف هذه الجمل كلّها من حيث التّنغيم عن الجملة المؤكّدة.

فالنّغمة أو التّنغيم إذاً عنصر مهمّ في الكشف عن معاني الجمل النّحويّة والدّلاليّة والمقاميّة على تنوّعها، إذ يتولّد عنه تباين معاني هذه الجمل من حيث كونها استفهاميّة أو مؤكّدة أو مثبتة أو غيرها ومن حيث إنّها تفصح عن الحزن أو الفرح أو الشّك أو التّأنيب أو الاعتراض أو التّحقير.

ومع ما للنّغمة من أهميّة في تحديد معاني الجمل، فإنّها لم تحظ بدراسة وافية في التّراث النّحويّ، ومن تلك الدّراسات غير الوافيّة ما قدّمه ابن جنيّ في هذا الصّدد.[3] ويذهب كثير من المحدثين إلى أنّ ثمة قصورًا اعترى فهم النّحاة للجملة؛ فصرفهم عن النّظر في النّغمة بوصفها ظاهرة لغويّة جديرة بالوصف والتّحليل.

وفي ختام حديثه عن القرائن، أكّد تمّام حسّان على أنّ الفهم السّليم لفكرة القرائن كفيل بأن يغني عن نظرية العامل النّحوي، مع ما ترتّب عليها من حصر النّحاة التّحليل اللّغوي في قرينة لفظيّة واحدة هي العلامة الإعرابية أو قرينة الإعراب؛ بالإضافة إلى ما خلعوا على هذا التّحليل من قضايا منطقيّة كجدلهم حول منطقية عمل ((ما))، وعن أصالة بعض الكلمات وفرعيّة بعضها الآخر في العمل النّحويّ، وعن قوّة العامل أو ضعفه أو تعليله أو تأويله وغيرها من المسائل التي يرى الوصفيّون أنّها لا تمت بصلة إلى البحث اللّغويّ وإنّما إلى المنطق والفلسفة.[4]

---

(1) .ينظر: المصدر السّابق ، ص: 226. 231.

(2) .المصدر السّابق، ص: 226.

(3).ينظر: الخصائص، ابن جني، تح: محمّد عليّ النّجار، ج: 1/ ص: 222.

(4).ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 232. 233.

فنظريّة العامل في رأي تمّام حسّان قاصرة عن تفسير الظّواهر النّحويّة والعلاقات السّياقيّة؛ لانحصارها في قرينة الإعراب وحدها، بينما فكرة القرائن " توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التّعليق النّحويّ معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر ممّا تعطيه لأيّة قرينة أخرى من الاهتمام ".[1]

وإذا كانت القرائن تتضافر لتضمن وضوح المعنى أو ما يسمّيه النّحاة بأمن اللّبس، فإنّ بعض هذه القرائن قد يغني عن بعضها عند أمن اللّبس. وعلى هذا الفهم لطبيعة القرائن، حمل تمّام حسّان كثيرًا من الآيات القرآنيّة وعددًا من الشّواهد والأمثلة الواردة في مأثور التّراث العربيّ، ممّا علّله النّحاة تعليلاً متكلّفًا أو عدّوه مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه أو شاذا أو قليلاً أو نادر[2]

فمن الآيات القرآنيّة قوله تعالى مثلاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾،[3] إذ يرى تمّام حسّان أنّ " قرينة التّبعيّة لوضوحها أغنت عن قرينة العلاّمة الإعرابيّة "؛[4] فلم ينصب ((الصّابئون)) على الرّغم منّ أنّه معطوف على اسم ((إنّ)). أمّا من أمثلة مأثور التّراث، فإهمالهم العلامة الإعرابيّة في قولهم: خرق الثّوبُ المسمار، بالاعتماد على قرينة الإسناد؛ لأنّ العقل السّليم يدرك أنّ الخرق يسند إلى المسمار لا إلى الثّوب.[5] ولا يخفى على القارئ ما لهذا النّوع من التّحليل والتّخريج من بعد النّظر وسلامة الذّوق؛ إذ يهدف أوّلاً وآخرًا إلى خلع القدسية على القراءات القرآنيّة ونبذ التّعسّف والتّمحك في التّحليل؛ خلافًا لبعض النّحاة الذين كانوا يتحاملون على بعض القراءات القرآنيّة، كإنكارهم على حمزة كسر الميم في

(1). المصدر السّابق ، ص: 232.

(2). ينظر: المصدر السّابق، ص: 232.

(3) . سورة المائدة:69.

(4) . اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 235.

(5) . ينظر: المصدر السّابق، ص:231.240.

((الأرحام))[1] في قراءته قوله تعالى ﴿واتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ﴾؛[2] تمسكًا بالقاعدة النّحويّة التي تحظر العطف على مضمر مجرور بدون إعادة الجار، كما أنكر الزّمخشري كذلك قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[3] بضمّ ((قتلُ)) وفتح ((أولادهم)) وكسر ((شركائهم)) حيث يقول: " إنّ الفصل بين المتضايفين لو كان في مكان الضّرورات وهو في الشّعر لكان سمجًا مردودًا فكيف به في القرآن المعجز ".[4]

ومهما يكن من أمر، فإن تخطئة القراء، كان من الأخطاء الجسيمة التي اقترفها بعض النّحاة؛ لأنّ القراءات القرآنيّة توقيفيّة وليست اختياريّة؛ فينتقيها ذوق الفصحاء واجتهاد البلغاء.[5]

3 ـ تحليل محمود السّعران للنّظام النّحوي:

سبق أن أشرنا إلى أنّ للنّحو الوصفيّ الحديث، حسب فهم محمود السّعران له، عنصرين أساسين هما: المورفولوجيا والنّظم، حيث مهّد الحديث عن هذين العنصرين بإظهار الفروق المنهجيّة بين التّحليل النّحويّ والتّحليل الفونولوجي.

(1). ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد الدّمياسي الشّهير بالبنا، تح: عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، 1359 هـ، ص: 185.

(2). سورة النّساء: 1.

(3). سورة الأنعام: 137.

(4). الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الإمام الزّمخشري، مطبعة مصطفى محمّد، القاهرة. مصر، ط: 1، 1354 هـ، ج: 2، ص: 43.

(5). ينظر: البرهان في علوم القرآن، الإمام الزركشي، تح: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة. مصر، 1376 هـ. 1957م، ج: 1، 321.

3 / 1 ـ منهج التّحليل النّحويّ الوصفيّ عند محمود السّعران:[1]

إذا كان النّحو الوصفيّ يتألّف من المورفولوجيا والنّظم كما يذهب إليه محمود السّعران، فإنّ تحليل نحو أيّ لغة تحليلاً وصفيّا يبدأ أوّلاً بكشف العالم النّحويّ عن نظام الفونيمات لتلك اللغة، وذلك بدراسة أصواتها وتحليلها؛ تمهيدا لتقسيم الكلام المنطوق إلى وحدات شكليّة تتكوّن من مجموعة من الفونيمات. وعلى الرّغم من تداخل الوحدات حينًا وصعوبة الفصل بينها حينًا آخر، فإنّ في كلّ لغة خصائص تكوينيةً تعين على وضع فواصل مضبوطة بين الوحدات، " فالوحدات في الإنجليزيّة مثلاً تحدّها خصائص من الارتكاز ودرجة جهر الصّوت، وخصائص أخرى متعلّقة بالسّياقات الصّوتية "،[2] واهتداءً بهذه الخصائص التّكوينيّة وسواها من الخصائص يصل النّحويّ إلى تحديد مورفيمات اللّغة بالكشف عن نظامها الصّرفي بشيء من الدّقة والوضوح.

وبعد تحديد المورفيمات، يشرع النّحويّ في البحث عن طرق ائتلافها في الكلمات أوّلا، ثمّ البحث عن تنوّع أشكالها بتنوع التركيبات النّحويّة ثانيًا، في دراسة تُعْرف باسم المورفولوجيا؛ لينتقل منه آخِرًا إلى دراسة النّظم.

وبما أنّ الفصائل أو الأقسام النّحويّة التي تعبّر عنها المورفيمات كالجنس ((مذكّر، مؤنث، محايد)) والعدد ((مفرد، مثنى، جمع)) والشّخص ((متكلّم، مخاطب، غائب)) وزمن الفعل ((ماض، حاضر، مستقبل)) والملكيّة ((الإضافة أو التّبعية)) ... الخ، بما أنّ هذه الفصائل كلّها ومعانيها تختلف من لغة لأخرى،[3] فـ " إنّ النّظام الدّاخلي للعلاقات هو أساس الوصف النّحوي السّليم وهو نظام يقرّر المعاني على المستوى النّحويّ في مصطلحات وظيفيّة مناسبة للغة موضوع البحث، فإنّ نموذج العلاقات المتبادلة بين العناصر الشّكلية للغة من اللّغات هو الذي يحتفظ به ويحققه كلّ متكلّم من أهل هذه اللّغة جزءًا من حياته اليوميّة ".[4]

---

(1) .ينظر: علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربيّ))، محمود السّعران، ص: 227. 230.

(2) .المصدر السّابق، ص: 230.

(3) .المصدر السّابق ، ص: 232. 238.

(4) .علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربيّ))، محمود السّعران ، ص: 238.

3 / 2 ـ الفرق بين التحليل النّحوي والتّحليل الفونولوجي:

وبما أنّ معظم الموضوعات التي تتناولها الفونولوجيابالدّراسة والبحث، كالنّظام المقطعيّ مثلا، كانت جزءًا من مفهوم النّحو التّقليديّ، أخذ محمود السّعران قبل الخوض في تفاصيل عنصري التّحليل الوصفيّ للنّحو في بيان الفرق بين التّحليل النّحويّ والتّحليل الفونولوجيّ في اللّسانيات.

فعلى الرّغم من اعتبار النّحاة التّقليديّين الغربيّين التّحليل الفونولوجيّ جزءًا من النّحو، واعتبار الوصفيّين كلاً من التّحليل الفونولوجي والتّحليل النّحويّ تحليلاً شكلياً، فإنّ ثمة خلافات جوهريّة بين هذين التّحليلين يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ. الفونيموالمقطعهما العنصران الأساسان في التّحليل الفونولوجي، بينما المورفيم والكلمة هما العنصران الرّئيسان في التّحليل النّحويّ.[1]

ب. يمكن فصل النّحو من المادّة الصوتية، أمّا الفونولوجيا فمرتبط بطبيعته بالمادّة الصوتية.[2]

بمعنى أنّ التّحليل النّحوي قادر على تجريد السّمات النّحوية للغة من اللّغات الميّتة، بالاعتماد على الكتابة المأثورة، مع ما قد يعتري هذا التّحليل من نقص؛ نتيجة إخلال هذه الكتابة ببعض سمات نحويّة مميّزة تتعلّق بالنّطق،[3] أمّا التّحليل الفونولوجي، فإنّه نادرا ما يقوى على كشف الفصائل الفونولوجية للغة ميّتة؛ لاتكاله كليّا. كما يقول محمود السّعران. " على عرض صوتيّ و دقيق للغة، لا يتأتى الحصول عليه إلا في حالات نادرة، كاللّغة السّنسكريتية التي وصفها بانيني ".[4]

(1). ينظر: المصدر السّابق، ص: 210؛ والمصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة ((معجم عربيّ أعجميّ وأعجميّ عربيّ))، محمّد رشاد الحمزاوي، الدّار التّونسيّة، 1987، ص: 53.

(2). ينظر: علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربي))، محمود السّعران، ص: 211.

(3). كالتنغيم وغيره من الخصائص الصّوتية.

(4). علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربي))، محمود السّعران، ص: 211.

ج. التّحليل الفونولوجي عاجز عن تفسير بعض مسائل السلسلة الكلامية كالتّأليف المورفيمي للكلمات و تجميع الكلمات و تنظيمها في جمل.[1]

3 / 3 ـ عنصرا تحليل النّظام النّحويّ عند محمود السّعران:

أ ـ المورفولوجيا:

المورفولوجيا لفظ منحوت، متكوّن من اللّفظ اليوناني morphé بمعنى ((الشّكل)) أو ((الصّورة)) واللّفظ logy بمعنى ((العلم)).[2]

وفي الاصطلاح هو العلم الذي يبحث في العلاقات القائمة بين المعاني ((المدركات)) المعروفة في عرف اللّسانيّين بالمورفيم، ويعدّ جزءًا من دراسة النّحو،[3] أمّا محمود إسماعيل صيني فقد جعله مترادفًا لعلم الصّرف، فعرّفه بأنّه العلم الذي " يعني بدراسة بنية الكلمة أو بتعبير أدّق دراسة الوحدات النّاقلة للمعنى morpheme مثل الكلمة وأجزائها وتصريفها "؛[4] وكمال بشر الذي يعرّفه بأنّه علم " يبحث في الوحدات الصّرفيّة Morphèmes "،[5]وهو على أقسام:

أ / 1 ـ المورفيم الصّوتي:

وهو العناصر الصّوتية المبيّنة لنوع الكلمة والمحدّدة لفصيلتها النّحوية من حيث الجنس والعدد والشّخص وغيرها من الفصائل النّحوية.[6] وهو نوعان: عناصر صوتيّة تصريفيّة وعناصر صوتيّة نحويّة.

*** العناصر الصّوتية التّصريفيّة**:

وهي. كما نستخلصه من أمثلة محمود السّعران. تغيّرات ذات دلالات صرفيّة كانت أم نحويّة، ناتجة عن ممارسات صرفيّة، تساعد على إدراك الفرق بين الكلمات التي تجمعها مادّة لغويّة واحدة.

---

(1) – ينظر: علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربيّ))، محمود السّعران ، ص: 211.

(2) . ينظر: المصدر السّابق، ص: 217. وينظر: Micro Robert (Dictionnaire du Français primordial).

(3) .ينظر: علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربي))، محمود السّعران، ص: 216 – 217.

(4).علوم اللّغة الحديثة ((ماذا تعرف عنها؟))، محمود إسماعيل صيني، الفيصل، 1978م، ع: 18، ص: 70.

(5). ينظر: دور الصّرف في منهجي النّحو والمعجم، محمّد الخليفة الدّناع، ص: 42 نقلا عن: علم اللّغة العام، كمال بشر، ص: 11.

(6) .ينظر: علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربي))، محمود السّعران، ص: 219.

ومنها التّغييرات الطّارئة على تصريف الأفعال وتثنية الأسماء وجمعها وتأنيثها.[1]

ـ المورفيمات الكامنة في تصريف الأفعال:

المورفيمات في الأفعال على أقسامها الصّرفيّة الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر هي الضمائر التي تُسند إليها الأفعال نفسها: ففي الماضي هي ((التّاء المتحرّكة)) من نصرتُ ونصرتَ ونصرتِ مثلا على اختلاف أشخاصها، و((النّون الممدودة وغير الممدودة)) من نصرْنا ونصرْن، و((التّاء والميم الممدودة)) من نصرتما، و((التّاء والميم)) من نصرتم، و((التّاء والنّون)) من نصرتنّ، و((التّاء والألف الممدودة)) من نصرَتا، و((ألف الاثنين)) من نصرا، و((واو الجماعة)) من نصروا، و((التّاء السّاكنة)) من نصرَتْ، وتجرّد ((نصر)) من هذه المورفيمات الشّكلية مورفيم سلبيّ يدلّ على أنّه مسند إلى الغائب. ويلاحظ أن المورفيمات الظّاهرة الشّكل في الفعل الماضي لواحق في مقابل السّوابق والأحشاء.[2]

والمورفيمات في المضارع إمّا سوابقُ، وهي الحروف الدّالة على مضارعية الفعل كـ ((همزة القطع)) من أنصر مثلا، و((النّون)) من ننصر، و((التّاء)) من تنصر، و((الياء)) من ينصر؛ وإمّا أن تكون سوابق ولواحق معًا، كـ ((التّاء مع الياء والنّون)) من تنصرين، و((التّاء مع الألف والنّون)) من تنصران، و((التاء مع الواو والنّون)) من تنصرون، و((التّاء والنّون الأخيرة)) من تنصرن، و((الياء مع الألف والنّون)) من ينصران، و((الياء مع الواو والنّون)) من ينصرون، و((الياء والنّون الأخيرة)) من ينصرن.

والهمزة المكسورة في فعل الأمر ((انصر)) مثلا، مورفيم صوتيّ يدل هو وحركة عين الفعل وسكون لامه على أنّ الكلمة فعل أمر للمخاطب المفرد، في مقابل ((انصري وانصرا، وانصروا، وانصرن))، التي تتميّز بعناصر مورفيميّة إضافيّة هي الياء المتطرفة التي حدّدت أنّ الأمر في ((انصري)) للمخاطبة المفردة،[3] وألف الاثنين التي تدلّ على أن الأمر للمخاطبين، ونون النسوة التي تشير إلى أنّ الأمر لجماعة الإناث على التّوالي.

---

(1). ينظر: علم اللّغة ((مقدّمة للقارئ العربيّ))، محمود السّعران، ص: 219. 221.

(2). ينظر: المصدر السّابق ، ص: 219. 220.

3 – ينظر: علم اللغة ((مقدمة للقارئ العربي))، محمود السّعران، ص: 220.

ـ المورفيمات في تصريف الأسماء:

الكلمات السّابقة كلّها أفعال تشترك في مادّة ((ن ص ر))، وتتكوّن من المادّة نفسها كلمات تحدّد اسميّتها علاقات أو مورفيمات معيّنة فيها.[1] فـ ((الألف المتوسطة)) من ناصِر و((كسرة عينها أي حرف الصّاد والتّنوين)) مورفيمات دالّة على اسميّتها؛والألف المتوسطة عنصر صوتيّ زيد في حشو الكلمة، والتّنوين كذلك عنصر صوتيّ من صوت واحد يلحق آخر الكلمة ((نْ))، فيدلّ على أنّ الكلمة نكرة،[2] في مقابل ((النّاصر))، حيث يدلّ المقطع الأول منها على أنّها معرفة.

هكذا الأمر في كلّ ما شاكلها من أسماء الفاعل، على احتمال ما قد تدخلها من عناصر صوتيّة جديدة، مهمّتها وضع حدود بين المذكر والمؤنث، وبين المفرد والمثنى والجمع، كفتحة لام الكلمة والتّاء الدّالة على التأنيث في ((ناصِرة))، وفتحة لام الكلمة والمقطع ((تان)) الدّال على التّأنيث والتّثنية في ((ناصرتان))، وفتحة لام الكلمة والمقطع ((ات)) الدّال على التّأنيث والجمع في ((ناصرات))، وفتحة لام الكلمة والمقطع ((ان)) الدّال على التّذكير والتّثنية في ((ناصران))، وضمّ لام الكلمة والمقطع ((ون)) الدّال على التّذكير والجمع في ((ناصرون))، وبزيادة حرف الواو حشوًا بعد فاء الكلمة، كما في ((نواصر))، لجمع هذا الصّنف من أسماء الفواعل على إحدى صيغ جمع التّكسير، خلافًا لمحمود السّعران الذي يرى أنّ الحشو في مثل ((نواصر)) هو المقطع ((وا)) و ليس حرف الواو فقط.[3]

*** العناصر الصّوتيّة النّحويّة**:

وهي تلك العناصر الصّوتيّة المستقلّة لفظا، المتصرّفة منها وغير المتصرّفة، التي تدلّ على المعاني النّحويّة كأدوات النّفي وكان وأخواتها وأفعال الشّروع. فـ ((ليس)) في ((ليس محمد في الدّار))، "عنصر صوتيّ وهو كلمة مستقلّة، إنّه مورفيم يدلّ على النّفي في الماضي"،[4]

1 .ينظر: المصدر السّابق، ص: 220.

2 .المصدر السّابق، ص: 220.

(3) .ينظر: المصدر السّابق ، ص: 220. 201.

(4) . علم اللغة ((مقدمة للقارئ العربي))، محمود السّعران ، ص: 221.

وكذلك لا يراد بـ ((أخذ)) في ((أخذ محمّد يبكي)) معنى الأخذ وحده مستقلاً ولا يراد بـ ((يبكي)) معنى البكاء وحده مستقلا " بل إنّ ((أخذ يبكي)) كأنّهما فعل واحد للدّلالة على الشّروع في البكاء وكلّ من الفعلين يتصرّف "،[1] سواء فُصِل بينهما أم لم يُفْصل.

أ / 2 ـ المورفيم الضّبطي:

وهو مورفيمات "تتكون من طبيعة العناصر الصّوتيّة الدّالة على المعنى أو التّصور، أو من ترتيب هذه العناصر الصّوتية"،[2] وتكثر أمثلتها فيما يعرف بتبادل الأصوات الصّائتة، ومنه في العربيّة ما يأتي:

*** المقابلة بين صيغ المفرد وصيغ جموع التكسير**:

جمع كلمة ((رجل)) على ((رِجال))، حيث تظهر في لفظ الجمع القيمة المورفولوجيّة عن طريق ائتلاف العناصر الصّائتة وترتيبها،[3] وكذلك الحال في المقابلات الآتية: جَمل وجِمال، طِراز وطُرز، خروف وخِراف، كبير وكِبار، طِرس وطروس، بيت وبيوت، قبر وقبور.

ونرى اعتبار زيادة الألف المتوسطة في ((جِمال)) ، وزيادة الواو في ((بيوت وقبور وطروس)) وإسقاط الألف من ((طُرز))، وقلب الواو ألفًا في ((خِراف))، والياء ألفًا في ((كِبار))، واعتبار هذه التّغييرات كلّها مورفيمات إلى جانب طبيعة أصوات هذه الكلمات الصّائتة وترتيبها.

*** المقابلة بين المبنيّ للمعلوم والمبنيّ للمجهول**:

في اللّغة العربيّة، تعرف المبنيّات للمعلوم من المبنيّات للمجهول، في كثير من الحالات عن طريق التّغيير في العناصر الصّوتيّة، لا غير. مثل فَتَحَ وفُتِحَ؛ حَسِبَ وحُسِبَ؛ قَال وقِيل؛ اِسْتَخْرَجَ واستُخْرِجَ.[4]

---

(1) .المصدر السّابق والصّفحة.

(2) .المصدر السّابق، ص: 222.

(3).المصدر السّابق، ص: 223.

(4) – ينظر: علم اللغة ((مقدمة للقارئ العربي))، محمود السّعران، ص: 223.224.

*** المقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول**:

وكذلك يُعرف غالبًا اسم الفاعل من اسم المفعول في اللّغة العربية عن طريق التّغيير في العناصر الصّوتيّة، وخصيصًا أسماء الفواعل وأسماء المفاعيل المضارعة للفعل المضارع؛ مثل: مُكْرِم ومُكْرَم، مُوَضِّحٌ ومُوَضَّحٌ، مُسْتَخْرِجٌ ومُسْتَخْرَجٌ.(1)

ويعتبر التّنغيم والارتكاز والوقف والصّمت في بعض اللّغات مورفيمات مهمّة من صنفي المورفيم الضّبطي اللّذين سبق الحديث عنهما.

أ / 3 ـ المورفيم الموقعي:

قد تكون للموقعية قيمة مورفولوجيّة تحدّد المعنى، مثل: علّم موسى عيسى، فموضع كلٍّ من ((موسى وعيسى)) هو الذي يحدّد علاقتهما ببعضهما وبالفعل، بحيث إذا تغيّر موضع أحدهما يتغيّر معنى الجملة.(2)

ب ـ النّظم:

النّظم مصطلح من إطلاق عبد القاهر الجرجاني وهو . كما يعرّفه محمود السّعران . دراسة " الطّرق التي تتألّف بها الجمل من الكلمات "(3) بهدف " تحديد القواعد المألوفة في ترتيب الأقسام ((الطّبقات)) الشّكليّة ".(4)

وتربط النّظم بالمورفولوجيا علاقة وثيقة، فيدرسان غالبًا معًا، بل قد يُنْظَر إليهما أحيانًا على أنّهما قسم واحد من أقسام الظّواهر اللّغويّة، إذ " التّركيبات المورفولوجيّة في لغة من اللّغات عادةً ما تحكمها إلى درجة كبرى الترتيبات النّظمية "،(5) كما أنّ الوحدات الرّئيسة لبناء الجملة عبارة عن كلمات تندرج تحت أقسام شكليّة كالاسم والفعل والأداة.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإنّ ما يبدو من اختلاف بين هذين اللّغويّين، أي بين تمّام حسّان ومحمود السّعران، في التّحليل ما هو إلاّ اختلاف ظاهريّ، مرجعه أسلوب كلّ منهما في عرض المنهج من حيث التّفصيل والاختصار من ناحيّة، ومن حيث التّطبيق من ناحية أخرى؛ وتظلّ

(1) . المصدر السّابق، ص: 224.
(2) . المصدر السّابق، ص: 225.226.
(3) . المصدر السّابق ، ص: 226.
(4) . المصدر السّابق والصّفحة نفسها.
(5) . علم اللغة ((مقدمة للقارئ العربي))، محمود السّعران ، ص: 227.

نظرية المورفيم هي الجامع بينهما والموّجه لآرائهما اللّغويّة، على الرّغم من أنّ مؤلّفات تمّام حسّان تكاد تكون خاليةً من هذا المصطلح.

والاختلاف الظّاهر في أسلوب العرض يكمن في أنّ تمّامَ حسّانٍ حاول تطبيق نظريّة فيرث على التّراث اللّغويّ العربيّ؛ بينما حاول محمود السّعران تعليم القارئ العربيّ طرق التّحليل اللّغويّ في ضوء المناهج الوصفيّة وبخاصّة نظريّة فيرث. فتمّام حسّان شأنه شأن من يكتب للمتخصّصين، أمّا محمود السّعران فإنّ أسلوبه قريب من أسلوب من يكتب للمبتدئين ولغير المتخصّصين.

أمّا كلّ من عبد الرّحمن أيّوب وكمال بشر، فلم نقف على منهجهما في التّحليل اللّغويّ، إذ ليس لأوّلها تحليل متكامل متناسق، بل ألفينا تحليلاته مبثوثة في ثنايا نقده للنّحو العربيّ. كما أنّ آخرهما كان معنيًّا في الدّرجة بتيسير الدّرس النّحويّ؛ لكنّه إلى حدّ الآن لم يتجاوز الإطار النّظري، ويتمثّل هذا الإطار في الأسلوب الذي اقترحه لتعليم العربيّة وتقديمها إلى الطّلاب في مراحلهم الدّراسيّة المختلفة. ويقوم أسلوبه المقترح على توصيف المادّة أوّلاً، ويعني بذلك " وضع خطة محكمة لدروس اللّغة العربيّة، وتحديد أبعاد ما يراد تقديمه من هذه اللّغة على مراحل التّعليم، وتوزيعها على هذه المراحل "،[1] وعلى المعلّم النّاجح ثانيًّا، وعلى طريقة تقديم المادّة وعرضه[2]

(1). التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 512.

(2). ينظر: المصدر السّابق، ص: 512. 524.

obeikan.com

المبحث الثّاني

تقويم الأعمال النّحويّة للوصفيّين العرب

1 ـ البنية النّحويّة في تصوّر تمّام حسّان

2 ـ تقويم أعمال الوصفيّين النّحويّة من النّاحيّة المنهجيّة

3 ـ تقويم أعمال الوصفيّين النّحويّة من ناحية المادّة العلميّة.

obeikan.com

obeikan.com

1 ـ البنية النّحويّة في تصوّر تمّام حسّان:

تنهض أعمال تمّام حسّان اللّغويّة خير شاهد على ريادته الوصفيّة في اللّسانيات العربيّة تنظيرًا وتطبيقًا. وهو الرّائد الوصفيّ العربيّ الوحيد ـ في حدود علمنا ـ الذي كانت له إسهامات جادّة وعميقة في تشكيل التيّارات الثّلاثة للوصفيّة العربيّة، وهي تيار نقد التّراث، وتيار إعادة قراءة التّراث، وتيّار تطبيق اللّسانيّات الوصفيّة على التّراث. بل لا نعلم وصفيًّا عربيًّا تحمّل عبء التّيار الثّالث بتفكير شموليّ سواه، إذ لا يعدو معظم المحاولات في هذا المضمار تطبيقات جزئيّة تستأثر أبوابًا نحويّة بالاهتمام من دون الأبواب الأخرى. أمّا تمّام حسّان ـ كما سيتضح في هذا الجزء من البحث ـ فإنّه قصد أبواب النّحو كلّها بالمراجعة وإعادة الوصف، وذلك من خلال مؤلّفه الموسوم بـ ((الخلاصّة النّحويّة)).[1]

1 / 1 ـ مفردات النّحو عند تمّام حسّان:

لا نكادنجد فرقًا يذكر بين مفردات النّحو عند تمّام حسّان ومفرداته في كتب التّراث. وذلك أنّ عمل تمّام حسّان على حداثة عهده ومنهجه لم يتجاوز حدّ التّعديلات والتّعليقات، لكنّ الطّرافة والجدّة في هذه الأعمال تكمنان في أسلوب الطّرح والعرض.

وبما أنّ تمّامَ حسّانٍ ممّن يوسّعون من مفهوم النّحو، فإنّ معالجته له كانت على الهيكليّة الآتية:

أ ـ الدّراسة الصّوتيّة:

وتناول فيها مسائل متنوعة كان بعضها يعالج تحت مباحث علم الصّرف قديمًا، مثل ظاهرتي الإدغام والإعلال والإبدال على تعدّد صورها، في حين كان بعضها الآخر عمدة مباحث علم النّحو بمفهومه الضّيق، وهو الإعراب. والإعراب لا يخلو أن يكون بالعلامة الإعرابيّة الظّاهرة أو بالمعاقبة، ويقصد تمّام حسّان بالمعاقبة "صلاحيّة عنصر لغويّ أن يحلّ محلّ آخر سواء كان أحد العنصرين أم كلاهما مفردًا أم جملةً، فإذا حلّ محلّه أخذ حكمه".[2]

(1) . ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في عام 1420 هـ. 2000 م.

(2) . الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، عالم الكتب، ط: 1، 1420 هـ. 2000 م، ص: 34.

وتظهر القيمة العلميّة والعمليّة للمعاقبة في الإعرابين التّقديري والمحليّ. ونلاحظ أنّ اعتراف تمّام حسّان بها وإقراره بقيمتها العلميّة تراجع عن موقفه الرّافض لتقدير حركات الإعراب على المنقوص والمقصور وعلى الأفعال المعتلّة والإعراب المحليّ. وهو أمر لافت للنّظر، إذا علمنا أنّ الرّجل لم يتخلّ عن هذا الموقف المعارض والمعترض علنًا وصراحةً، إلاّ في آخر عمل لغويّ له إلى حدّ الآن.

ويبدو أنّ تمّامَ حسّان أقرّ بالإعرابين التّقديري والمحليّ مؤخرًا وهو على اقتناع ببعض أصول النّحو التّوليدي التّحويلي، ويستمدّ هذا الزّعم مشروعيّته من دعوة هذا الرّائد الوصفيّ نفسه إلى إعادة وصف اللّغة العربيّة وفق مبادئ اللّسانيات التّوليديّة.[1] على أنّه يحتمل كذلك أن يكون اعترافه بهذين التّقديرين على مضض، حين واجه التّراث اللّغويّ وجهًا لوجه بغية صياغة نحو وصفيّ مبنيّ على المنهج الذي نظّره وروّجه في أولى مؤلفاته. بل يحتمل أن يكون هذا التّراجع موضوعيًّا صِرْفًا، إثر اقتناع ذاتي بحجج النّحاة في هذه المسألة. وتظلّ هذه الاحتمالات الثّلاث كلّها قويّة، بحيث يصعب علينا التّرجيح بينها. وعلى الرّغم من صعوبة التّرجيح بين هذه الاحتمالات الثّلاثة، فإنّنانرجّح الاحتمال الثّاني؛ لأنّ تمّام حسّان غضّ النّظر عن كثير ممّا كان يستهجنه أثناء التّطبيق.

ب ـ الدّراسة الصّرفيّة:

وفي هذا الجزء من تصوّره للبنية النّحويّة، حاول تمّام حسّان تطبيق فكرة القرائن التي كان قد ألحّ على أهميّتها في إعادة وصف النّحو العربيّ.[2] وقد عالج في هذا القسم أمشاجًا من القضايا اللّغويّة، يمتّ بعضها بالصلة المباشرة إلى علم الصّرف، بينما كان بعضها الآخر من اهتمامات علم النّحو قديمًا. ومن تلك القضايا ما يأتي:

*** قرينة البنية**:

وتَقْدُم قرينة البنية القرائن الأخرى، وهي القرينة التي تغطّي موضوعات علم الصّرف المتمثّلة في أقسام الكلم، والجمود والاشتقاق، والجمود والتّصرّف، والتّجرّد والزّيادة، والصّيغة الصّرفيّة، وإسناد الأفعال إلى الضّمائر، وتقليب الصّيغ.

(1). ينظر: إعادة وصف اللّغة العربيّة ألسنيًّا، تمّام حسّان، ص: 184.

(2). ينظر: اللغّة العربيّة: معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 191. 240.

وأجرى تمّام حسّان تعديلات مهمّة واستدراكات دقيقة على النموذج الذي خلّفه لنا النّحاة القدامى، لعلّ أهمّها تعديله أقسام الكلم العربيّة إلى سبعة بدلاً من ثلاثة،[1] وإسناده أصل الاشتقاق إلى مادة الكلمة،[2] لا إلى المصدر كما قال به البصريّون، ولا إلى الماضي كما ذهب إليه الكوفيّون؛ بالإضافة إلى تفريقه بين الصّيغة الصّرفيّة والميزان الصّرفي.[3]

ونوافقه على رأيه في أصل الاشتقاق؛ نظرًا لدعم المعطيات المعجميّة إيّاه، إذ تشهد بذلك المعاجم العربيّة عن بكرة أبيها، حيث تتخذ مادّة الكلمة أصلاً وسواها مشتقًّا.[4] أمّا عن تعديلاته في أقسام الكلم، فإنّها تظلّ إلى حدّ الآن مفخرة له، إذ لا تدانيها محاولة أخرى. في حدود علمنا. في الدّقة والضّبط والتّطبيق. لكنّ ذلك لا يعني أبدًا أنّها بلغت مرتبة تعلو على النّقد، بل لا يزال مجال البحث في هذه المسألة واسعًا، قابلاً للتّحقيق والتّعديل.

وفيما يتعلّق بالموضوعات الأخرى لهذا القسم من النّحو. وهي المذكورة في أعلى الصّفحة باستثناء أقسام الكلم. فإنّ عمل تمّام حسّان فيها لم يتجاوز تجريدها من التّعليل والأحكام المعياريّة وطرح الخلافات عنها؛ بالإضافة إلى تبسيطها، ما يجعل أهدافه المنشودة وراء أعماله مشابهة بأهداف دعاة تيسير النّحو.

*** قرينة الأداة:**

وبعد أن استوفى قرينة البنية بحثًا ودراسةً، صرف اهتمامه إلى قرينة الأداة، ويقصد بها تلك الأدوات الدّاخلة على الجمل والدّاخلة على المفردات معًا. وبما أنّ لهذه الأدوات معاني، فإنَّ تمّامَ حسّان عمد إلى ذكر معانيها العامّة، ليسرد تحتها الأدوات المؤدّية لها. وهذه المعاني العامّة هي: التّوكيد، والإيجاب، والنّفي، والاستفهام، والشّرط، والتّحضيض، والعرض، والتّمني، والأمر، والنّهيّ، والنّداء، والقسم، والتّعجب، والتّرجي، والاستعانة.

(1) .ينظر: الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص:40. 41.

(2) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 42.

(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 66.

(4) .المصدر السّابق، ص: 42.

وبعدها، شرع في سرد حروف المعاني، وهي الحروف المصدريّة، وحروف العطف، وأحرف الاستثناء، وأداتا الاستفتاح المتمثلتان في (ألا وضمير الشّأن)، وإنّ وأخواتها، ونواصب المضارع وجوازمه، وحروف الاستدراك، وحرفا الإضراب، واو المعيّة، واو الملابسة ((واو الحال))، وحروف الجرّ، وحروف التّأكيد الزّائدة، وحروف التّشبيه، وحروف التّعليل، و((في)) الظّرفيّة، ووسيلتا التّعديّة، و((مِنْ التّفسيريّة)). على أنّ هذه الحروف قد يكون لها معان أسلوبيّة غير هذه المعاني النّحويّة.[1]

*** القرائن العلائقيّة**:[2]

وهي على ثلاثة أنواع، وتتصدّرها قرينة التّضام، وتُعْنَي بدراسة مطالب حيّز الجمل التي تتمثل في مظاهر الافتقار والاختصاص والمناسبة النّحويّة والمعجميّة وطوابعها.[3]

وتلي قرينةَ التّضام قرينةُ الرّتبة، ولها صلة بفكرة الحيّز. وتُعْنى هذه الفقرة من النّحو العربي بوصف رتبة الحروف والأدوات في الجملة العربيّة أوّلاً، فوصف رتبة أنواع الكلم الأخرى إن وقعت فعلا أو فاعلاً أو نائب فاعل، أو مبتدأً أو خبرًا، أو اسم كان وخبرها، أو ظرفًا أو مجرورًا، أو مضافًا أو مضافًا إليه، أو تمييزًا أو مميَزًا، أو تابعًا أو متبوعًا، أو صلة أو موصولاً، أو مفسِّرًا أو مفسَّرًا، أو حالاً أو صاحب حال، أو قولاً أو مقولة قول ... الخ.

وتكون الرّتبة محفوظة إذا " وقع أحد العنصرين في حيّز الآخر بحسب اللّفظ في كلّ الأحوال "،[4] فلا يرخّص العدول عنها إلاّ بشروط أهمّها أمن اللّبس، كما تكون غير محفوظة فترخّص مخالفتها، إذا وقع أحدهما في حيّز الآخر " حكمًا أي بسبب الأصل ".[5] على أنّ لهذه

(1). ينظر: الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص: 75. 79.

(2). المصدر السّابق، ص: 80. 101.

(3). المصدر السّابق، ص: 80. 82.

(4). المصدر السّابق، ص: 83.

(5). الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان ، ص: 83.

المخالفة مغزى أسلوبيًّا لا يمت بصلة إلى التّرخيص، إذ يتوقف التّقديم والتأخير فيها على مقاصد المتكلّم في المعاني.[1]

وتحلّ قرينة الرّبط في ذيل قائمة القرائن العلائقيّة، وقد أشار عبد القاهر الجرجانيّ إليها بأن ذكر بأنّ الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض.[2] و لا يقلّ دورها في إحكام صياغة الجملة عن دور قرينتي التّضام والرّتبة، بل تناول النّقاد القدامى هذه القرائن الثّلاث بالبحث والمناقشة تحت مصطلح ((السبك)) الذي لا يختلف مفهومه عن مفهوم مصطلح ((إحكام صياغة الجملة)) عند تمّام حسّان.[3]

والرّبط النّحويّ في اللّغة العربيّة صنفان: ملفوظ وملحوظ، ويتحقّق كلٌّ منهما بوسائل مختلفة ومتعدّدة. والملفوظ منهما يكون بالإحالة وذلك بإعادة اللّفظ أو بإعادة المعنى الإسنادي أو بإعادة المعنى الإفرادي[4] أو بإعادة الضّمير[5] وبالمطابقة في الشّخص والعدد والنّوع والتّعيين والإعراب وبالأدوات كأدوات الجمل وحروف العطف والاستثناء ...

---

(1) .المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(2) .ينظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود شاكر، ص: 81، 83، 87. 88، 93.

(3) .الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص: 88.

(4) .يزعم تمّام حسّان أنّه لم يتفطن أحد من قبله إلى هذا النّوع من الرّبط النّحويّ، فيقول: " وقد يكون ذلك بإعادة المعنى الإفرادي غير الإسنادي، وهذا أكثر خفاء من إعادة المعنى الإسنادي ولم يفطن أحد من قبل إلى هذا النّوع من الرّبط النّحويّ حتى ما أشار إليه البلاغيّون من ((الإظهار في موطن الإضمار)) لأنّهم قصدوا بالظّاهر أمورًا أخرى غير الذي نسوقه بعد قليل . وأكثر ما تكون هذه الطّريقة من طرق الرّبط أن يتقدّم الضّمير ثمّ يعاد إظهار مرجعه بقصد المدح أو الذّم ". الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص: 90. 91. ومن أمثلة القصد الأوّل قوله تعالى: ((قاتلوهم يعذّبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)) التّوبة، 14، والمعنى: ويشف صدوركم. ومن أمثلة القصد الثّاني قوله تعالى: ((وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر)) والمعنى: فقاتلوهم.

(5) .الضمير ثلاثة أنواع عند تمّام حسّان: 1 .ضمائر الشّخص المتمثلة في ضميري المتكلّم وضمائر المخاطب والغائب . 2 .ضمائر الإشارة. 3 .ضمائر الموصول. ويعرف النّوعان الأخيران في التّراث النّحويّ بأسماء الإشارة والأسماء الموصولة على التّوالي. ينظر: الخلاصةالنّحويّة، تمّامحسّان، ص: 91.

الخ،أمّا الملحوظ فـ " يتحقّق خارج الجملة بإدراك علاقات الجمل بعضها ببعض "،[1] كالعلاقة التّفسيريّة والعلاقة السّببية والتّفصيل والإبطال وتقدير الحذف ... الخ.

ج ـ الدّراسة النّحويّة:

في هذا القسم من كتاب ((الخلاصة النّحويّة)) عالج تمّام حسّان الجملة ومكمّلاتها في اللّغة العربيّة في ضوء مبادئه الوصفيّة. أمّا الجملة فقد عدل عن تقسيم النّحاة لها؛ فقسّمها إلى ستة أقسام:

* الجملة الاسميّة، وتناول فيها بالوصف المبتدأ والخبر ونواسخهما من كان وأخواتها وأفعال المقاربة وإنّ وأخواتها ولا النّافية للجنس.[2]

* الجملة الفعليّة، ووصف فيها بنية الفعل مع فاعله أو نائب فاعله في صوره المتعدّدة، كما تحدث عن بنية الفاعل من حيث الظهور والاستتار، وعن بنية نائب الفاعل من حيث الإعراب والرّتبة والتّضام.[3]

* الجملة الوصفيّة، وتناول فيها بالوصف الجمل التي يكون أحد طرفيها وصفًا أي مشتقًّا كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التّفضيل.[4]

* الجملة الشّرطية: وفيها وصف الجمل التي تدخلها أدوات الشّرط، وهي إمّا بسيطة: إن، ومن، وما، ومتى، وأيّان، وأنّى، وأي، ولو؛ وإمّا مرّكبة: مهما، وأيّما، ومتى ما، وأينما، وحيثما، وإذما، وأمّا، ولولا، ولو ما.[5]

* الجمل الإنشائية، وهي حسب وصف تمّام حسّان صنفان كبيران: إنشائية طلبيّة وإنشائية إفصاحية. فالإنشائيّة الطّلبيّة تكون للحفز: ومنه الأمر بالصّيغة وباللام وبالمصدر وبالظّرف؛ ومنه الكبح ويكون بالنّهي والتّحذير؛ ومنه السّؤال ويكون بالاستفهام والتّمني والتّرجي

(1) .الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص: 88.
(2) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 122.
(3) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 123.126.
(4) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 127.129.
(5) .ينظر: المصدر السّابق، ص: 133.135.

والدّعاء والنّداء. أمّا الإنشائية الإفصاحية فإنّها تشمل القسم والعقود[1] والتّعجب والمدح أو الذّم والإخالة والحكاية الصّوتية.[2]

واستكمل تمّام حسّان سرده لموضوعات النّحو بما سمّاه بالمكمّلات مع وصف لها، وهي: التّعدي واللّزوم، وظنّ وأخواتها، وأعلم وأرى، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، والاستثناء، والحال، والتّمييز، والاختصاص، وحروف الجرّ، والإضافة، والتّوابع، ثمّ اختتمها بظواهر إعرابية تتمثل في العدد، والممنوع من الصّرف، والحكاية.[3]

ويلاحَظ أنّ التّعديلات التي أجراها تمّام حسّان على أقسام الجمل في النّحو العربيّ، ليست إلاّ انعكاسات للتّعديلات التي أدخلها على أصناف الكلم.

2 ـ تقويم أعمال الوصفيّين العرب النّحويّة:

بعد هذا السّرد الموجز لنتاج الوصفيّين العرب، سواء ما يتعلّق منه بنقد التّراث النّحويّ أم بإعادة وصفه وتحليله، فإنّنا في هذه الفقرة نحاول وفق قدراتنا إبراز مواطن القوّة والضّعف والجدّة في هذا النّتاج بالإضافة إلى دوره ومكانته في الفكر اللّغويّ العربيّ عمومًا مستعينًا في ذلك بأعمال السّابقين من الباحثين.

2 / 1 ـ تقويم أعمال الوصفيّين النّحويّة من النّاحيّة المنهجيّة:

هذا وقد تبيّن لنا عند تصفح أعمال الوصفيّن أنّ ثمة مآخذ عليها من النّاحيّة المنهجيّة. على أنّ من هذه المآخذ ما يستند إلى منطلقات وصفيّة ومنها ما يستند إلى منطلقات توليديّة. فالمآخذ التي تستمد دعائمها من المنطلقات الوصفيّة تقرّ مبدئيًّا بصلاحيّة اللّسانيات الوصفيّة التّقريريّة في التّحليل اللّغويّ، أمّا تلك التي تقوم على المنطلقات التّوليديّة فإنّها تستخف بالقيمة العلميّة لنظريات المنهج الوصفيّ وتسعى إلى تقويضها ليحلّ مكانها المنهج الوصفيّ التفّسيري وهو المعروف باللّسانيات التّوليديّة.

---

(1). يقصد بها صيغ الإيجاب والقبول في العقود.

(2) . ينظر: الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص: 137.

(3) . ينظر: المصدر السّابق، ص: 154. 185.

أ ـ منهج أعمال الوصفيّين العرب في ضوء اللّسانيات الوصفيّة التّقريريّة:

تعرض نتاج الرّواد الوصفيّين العرب لتقويم في ضوء مبادئ اللّسانيات الوصفيّة نفسها من قبل بعض الباحثين والدّارسين؛ لمعرفة مدى التزامهم بهذه المبادئ الوصفيّة ووفائهم بها. ومن ذلك ما يأتي:

*** تقديم اللّغة المكتوبة على اللّغة المنطوقة:**

كان في مقدّمة الانتقادات الموجَّهة إلى أعمال الوصفيّين العرب، إهمالها الكامل للّغة المنطوقة المتمثلة في العربيّة المعاصرة وعكوفها على اللّغة الأدبيّة أو ما يعرف بالعربيّة الكلاسيكية؛ على الرّغم من أنّ المدارس الوصفيّة على تنوعها تقرّ بمبدإ أولويّة اللّغة المنطوقة على المكتوبة، وتشهد بذلك اللّغويات الوصفيّة في الغرب، ما يعني أنّ الوصفيّين العرب خالفوا أساسا من أهمّ الأسس التي ترتكز عليها اللّسانيات الوصفيّة.(1)

حقّا إنّ إعادة قراءة التّراث اللّغوي ليست عيبًا في نفسها بحيث يؤاخذ الوصفيّون العرب عليها، وإنّما العيب في إهمالهم العربيّة المعاصرة، إذ تندر الدّراسات التي تناولت هذه العربيّة بالوصف والتّحليل؛ ومن ذلك القليل النّادر تلك الدّراسات التيّ أعدّها بعض الوصفيّين لنيل الدرجات العلميّة العاليّة، وبعض المسائل الجزئيّة.(2)

هذا، إذا علمنا أنّ اعتماد هؤلاء الوصفيّين على التراث اللّغويّ كليّا، قادهم ـ من حيث علموا أو لم يعلموا ـ إلى الوقوع في أخطاء لا تختلف عن أخطاء النّحاة. كما ذكروها هم أنفسهم ـ في شيء؛ لاسيّما الأخطاء المتعلّقة بأصل النّقل ((السّماع والرّاوية))، ومنها عدم التّفريق بين لغات القبائل والخلط بين مراحل اللّغة ووقوف في وجه نموّ اللّغة وتطوّرها.

*** الخلط بين مراحل الدّراسات اللّغويّة:**

(1) . ينظر: تطبيق مبادئ علم اللّغة الحديث على الألسنيّة، محمّد رشاد الحمزاوي، ندوة أشغال اللّسانيات، ص: 305.

(2). ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 100 – 101.

إن كان الوصفيّون العرب يعترضون على النّحاة القدامى عدم تفريقهم بين المستويات اللّغويّة وخلطهم بين اللّهجات العربيّة في الدّرس اللّغويّ، فإنّهم بدورهم وقعوا في خطأ يماثل خطأ القدامى. ذلك بأنّهم حين توجّهوا إلى التّراث اللّغويّ والنّحويّ منه بصفة خاصّة بغية تقويمه وإعادة وصفه وتحليله وفق معطيات اللّسانيات الوصفيّة لم يأخذوا بعين الاعتبار المراحل التي مرّ بها هذا التّراث.

فهذا تمّام حسّان مثلا، مع أنّه تنبّه في الجانب النّظري إلى أنّ الدرس النّحويّ بدأ وصفيًّا قبل أن يؤول إلى المعيارية، فإنّه حين أقدم على تقويم نتاج التراث النّحويّ تعامل معه على أنّه نتاج مرحلة واحدة، شأنه في ذلك شأن غيره من رواد الوصفيّة كعبد الرّحمن أيّوب وكمال بشر. على أنّهم فوق ذلك كلّه يكادون في معظم أعمالهم أن يحصروا النّحو في مؤلّفات ومختصرات متأخرة زمنيًّا عن المصادر الأم للنّحو.[1]

والنّحو العربيّ في واقع أمره مرّ بمراحل كثيرة شأنه في ذلك شأن سائر العلوم، وهذه المراحل على العموم هي مرحلة النّشأة والتّكوين ومرحلة الازدهار والنضّج ومرحلة الضّعف والانحطاط. والنّتاج العلميّ لكل مرحلة من هذه المراحل يتميّز عن نتاج غيرها بسمات وخصائص بحيث لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تقويمها دفعةً واحدة إذا ما أريد لهذا التّقويم النّجاح والعلميّة.

*** الاعتماد على المصادر الثّانويّة**:

وبالنّظرة الفاحصة إلى المؤلّفات التي اعتمد عليها الوصفيّون العرب لتقويم التّراث النّحويّ وغيره من ميادين التّراث اللّغويّ، تجلّى لنا أنّها مصادر ثانويّة ((مراجع)) في معظم موضوعاتها، فضلاً عن أنّ أغلبها موضوع للتّعليم، مختصرات كانت أم حواشي.

واعتماد هؤلاء الوصفيّين على هذه المراجع من دون المصادر ليس له ما يبرّره. وهو خطأ منهجيّ لم يسلم منه حتّى التّوليديّون[2]؛ لأنّ المصادر الأصليّة متوفّرة ومتداولة. ومن المعلوم

(1). ينظر: المنوال النّحويّ، عز الدّين المجدوب، ص: 133.

(2) . ينظر: تمّام حسّان، رائدًا لغويًّا، النّظريّات اللّغويّة المعاصرة وموقفها من العربيّة، عبده الرّاجحي، ص: 248.

أنّه لا يصحّ منهجيًّا مناقشة فكرة أو نظريّة ما، بالانطلاق من المراجع، لاسيّما إذ اصطبغت بالصبغة التّعليميّة كألفيّة ابن مالك وشروحها؛[1] لما يقتضيه التّعليم " من اختصار أو تقريب قد يفيد المبتدئين "،[2] فلا يميل إلى التّوسّع على الرّغم من أنّ الاختصار لا يفيد المتحقّق من الباحثين والعلماء.

أمّا من النّاحيّة العلميّة، فإنّ حصر النّحو العربيّ في المختصرات خنق للتّراث الزّاخر وتزييف له، يقول عز الدّين المجدوب: " ولئن كان اختزال كتب المختصرات قد أضرّ بدقّة المفاهيم النّحويّة، فإنّ اعتماد المحدثين لكتب المختصرات جعل تلخيصهم للمنظومة النّحويّة العربيّة يؤول بهم إلى تحريفها تحريفًا واضحًا، ويؤول بهم خاصّةً إلى تحريف مفهوم الإعراب تحريفًا يناقض قول النّحاة العرب مناقضةً صريحة ".[3] على أنّ الباحث يوافق محمّد وُلد في أنّ محاولة حصر ما كتبه النّحاة وعرضه وتقويمه قد يكون من قبيل المستحيل،[4] فدراسة التّراث النّحويّ تتطلّب اختيار نموذج يتمثّل في نتاج عصر ما، لكنّ هذا النّموذج ينبغي في الدّرجة الأولى أن يكون من مصادر أصيلة لا مراجع ثانويّة.

(1) .وقد صرّح بذلك إبراهيم السّامرائي في كتابه ((النّحو العربيّ: نقد وبناء))، ص: 68.
(2).المنوال النّحويّ، عزّ الدين المجدوب، ص: 133.
(3).المصدر السّابق، ص: 142.
(4) .ينظر: تاريخ النّحو في المشرق والمغرب، محمّد ولد، ص: 580.

*** غياب التّوثيق العلميّ:**

ويؤخذ على النّتاج الوصفيّ كذلك إهماله التّوثيق، وقد ترتب على ذلك عدم الدّقة في ذكر المصادر والمراجع. فتمّام حسّان مثلاً حين تصدّى لنقد التّراث اللّغوي بكامله لم يزّود قارئه بالمؤلّفات العربيّة التي انتهل منها أفكاره وآراءه إلاّ قليلاً، ومن هذا القليل كتاب سيبويه ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني وألفيّة ابن مالك وشرح الأشموني لها. أمّا مصادره من اللّسانيات الغربيّة فقد أهملها على الرّغم من أنّ واقع اللّسانيات العربيّة لا يدع مجالاً للشّك في أنّه مدين لعدد كبير منها. وبذلك يكون قد ضنّ على القارئ العربيّ ببعض مصادره؛ وكذلك الأمر بالنّسبة لكلّ من عبد الرّحمن أيّوب وكمال بشر ومحمود السّعران، وإن كانت درجة إهمال التّوثيق تتفاوت فيما بينهم. وسبق أن انتقد صبحي الصّالح رائدَ اللّسانيات العربيّة، إبراهيمَ أنيس، بشيء جد قريب من هذا.[1]

*** الخلط بين مقتضيات البحث النّظري والبحث التطبيقي:**

تعدّ التّجريبيّة من أكبر العيوب التي لازمت الأعمال اللّغويّة للوصفيّين العرب،والنّحويّة منها على وجه التّحديد. ونقصد بالتّجريبيّة في هذا البحث ما قصد به عزّ الدّين المجدوب حين عرّفها بأنّها " قلّة التّنظير للممارسة العمليّة وعدم وعي الباحث بالمسلّمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التّسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعيّة ".[2] فمفهوم التّجريبيّة إذًا في هذا العمل مخالف لمفهومها في المنهج التّجريبي الذي يصدر الأحكام العلميّة انطلاقًا من واقع التّجارب.

والتّجريبيّة بهذا المفهوم عيب لحق بأعمال دعاة تيسير النّحو وتجديده، من أمثال إبراهيم مصطفى والمهدي المخزومي، وتتمثل في عدم التّفريق بين مقتضيات البحوث النّظرية والبحوث التّطبيقية وغياب تصور واضح وكامل للسانيات. لكنّ الوصفيّين العرب. وفي مقدّمتهم تمّام حسّان. مع أنّهم لم يكونوا تجريبيّين بهذا المفهوم، إذ كانوا على دراية بهذا

(1). ينظر: دراسات في فقه اللّغة، صبحي الصّالح، ص: 8.9.

(2). المنوال النّحويّ، عزّ الدّين المجدوب، ص: 12.

التّفريق في فلسفة العلوم،وعلى إلمام باللّسانيات، فإنّهم لم يسلموا من الوقوع في أخطاء ناجمة عن التّجريبيّة؛ نتيجة تبنيهم جملةً من أقوال أصحاب التّيسير.

وفي صدارة الأخطاء التّجريبيّة التي وقع فيها تمّام حسّان اعتباره اللّسانيات الوصفيّة منهجًا واحدًا كما يفهم من ظاهر أقواله، ومنها قوله: " أوّل عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من وروده على الخاطر سنة 1955عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللّغة، فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدّم إلى القارئ العربيّ ما اصطنعه الغربيّون من منهج وصفيّ "؛[1] ويقول أيضًا في موضع آخر من الكتاب: " والغاية التي أسعى إليها أن ألقي ضوءً جديدًا كاشفًا على التّراث اللّغويّ العربيّ كلّه منبعثًا من المنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة ".[2] فهاتان العبارات توهمان للقارئ محدود الآفاق أنّ للّسانيات الوصفيّة منهجا موحّدًا في معالجة القضايا اللّغويّة.

واللّسانيات الوصفيّة في واقع الأمر ليست على هذه البساطة، إذ إنّها تنقسم على نفسها من حيث المنهج إلى لسانيات وصفيّة تقريرية وأخرى وصفيّة تفسيرية. كما ينقسم كلّ من هذين المنهجين إلى مناهج فرعيّة أو إلى نظريات، حيث تتفرّع اللّسانيات الوصفيّة التّقريريّة مثلاً إلى مدارس متنّوعة ومناوئة تارةً، كالوصفيّة الشّكليّة والوصفيّة السّياقيّة والوصفيّة الوظيفيّة والغلوسيماطيقيّة وغيرها.

على أنّه يمكن حمل نصّي تمّام حسّان على أنّه يعني بالمنهج الوصفيّ كلّ ما يمثّله من المبادئ العامّة المشتركة على غرار فهم عبده الرّاجحي من بعده، وذلك باعتبار اللّغة وقائع اجتماعيّة عند دي سوسير، وحقيقة ثقافيّة عند سابير، ثمّ باعتبارها إفرازات سلوكيّة عند بلومفليد، وبمراعاة دورها الوظيفيّ عند مدرسة براغ، وما إلى دون ذلك.[3]

(1). اللغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 7.

(2). المصدر السّابق، ص: 10.

(3) . ينظر: تمّام حسّان رائدًا لغويًّا، النّظريّات اللّغويّة المعاصرة وموقفها من العربيّة، عبده الرّاجحي، ص:243.

ومن تلك الأخطاء كذالك، مجاراة معظم الوصفيّين بمن فيهم تمّام حسّان دعاة التّيسير في عدم التّفريق بين مقتضيات البحث التّطبيقي والبحث النّظريّ، وفي اجترار ما ساقه هؤلاء التّيسيريّون من أدلة على فساد النّحو العربي، فاتخذوا صعوبة تعليم النّحو وتعلّمه وتبرّم النّاشئة منه حجة على خلل وعيوب في صياغته؛ يقول تمّام حسّان: " ولقد اتّجهت نفسي إلى دراسة المعياريّة والوصفيّة حين رأيتُ النّاس في معظمهم يشكون داء في النّحو العربيّ لا يستطيعون تشخيصه... ".[1]

وكان من نتائج هذا الخلط أن اختلطت عند الوصفيّين وعند التيسيريّين من قبلهم مقتضيات التّعليم ((البساطة والسّهولة)) وبخاصة في مراحله الأولى بمقتضيات البحث ((الدّقة والتّعمق والتّفسير))؛ فاعتبر كلا هذين الفريقين الدّقة والتّعمق والتّفسير ترفًا ثقافيًّا وعلميًّا لا طائل من ورائه، بل إنّها في نظر هؤلاء اللّغويّين آفّة ينبغي نبذها من الدّرس اللّغويّ لصالح هذا الدرس من الناحية التّعليمية. على أنّ عبده الرّاجحي؛ نتيجةً لميله إلى النّزعة العقليّة في الدّرس اللّغويّ، تفطن للفرق القائم بين البحث النّظريّ والبحث التّطبيقيّ حين قال عن نظريّة العامل بأنّها نظريّة صحيحة وصالحة، " لكنّها لا ينبغي أن تكون العنصر المهيمن على المادّة التّعليميّة ".[2]

وكمال بشر على الرّغم من إيمانه الرّاسخ باللّسانيات الوصفيّة اهتدى هو الآخر إلى هذا الفرق؛ وينجلي ذلك في قوله: " والرّأي عندنا أنّه في تناول الصّرف في هذه المرحلة ينبغي أن يقتصر على تلك الأبواب والمسائل التي من شأنها أن تخدم النّحو، وتعين على تحليل التّراكيب وتفسير خواصّها، وفقًا لمكوناتها من صيغ صرفيّة. وذلك كالاشتقاق وتصريف الأفعال والتّعديّ واللّزوم، والكلام على النّوع (التّأنيث والتّذكير) والعدد (الأفراد والتّثنيّة والجمع). أمّا الإعلال والإبدال وما لفّهما فمكانهما مرحلة أعلى وهي مرحلة التّخصّص ".[3]

(1) .اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، تمّام حسّان، ص: 3.

(2).علم اللّغة التّطبيقي وتعليم العربيّة، عبده الرّاجحيّ، ص: 107.

(3).التّفكير اللّغويّ بين القديم والجديد، كمال بشر، ص: 523.

وتدارك تمّام حسّان الموقف بأن فطن هو أيضًا إلى البون الشّاسع بين التّعليم والعلم، فقال: وهكذا كانت مقاصد الدّراسة في بدايتها عمليّة الطّابع، تسعى إلى التّعليم والتّطبيق لا إلى العلم والنّظر..."[1] ومع أنّ بعض الوصفيّين العرب أدركوا الفرق بين التّعليم والعلم، فإنّه يلاحظ أنّ هذا الإدراك لم يكن له الصّدى الكافي في تقويمهم للّتراث اللّغوي العربيّ والنّحويّ منه بخاصّة.

ويؤكّد هذا الجزء من البحث أنّ الرّواد الوصفيّين العرب تأثروا بدعاة التّيسير من حيث علموا أو لم يعلموا، لاسيّما بإبراهيم مصطفى، وبالتّحديد في سعيهم الدّؤوب لإضفاء الشّرعيّة على مقارباتهم الوصفيّة، إذ اعتبروا صعوبة تعلّم النّاشئة للنّحو مبرّرًا لإيجاد نموذج وصفيّ آخر، وذلك بإجراء تعديلات على النّموذج القديم، ما جعل أهداف اللّسانيات العربيّة لا تختلف عن أهداف حركة التّيسير خلافًا لما ذهب إليه محمّد صلاح الدّين الشّريف من القول بتباين المقاصد بين التيارين.[2] لكنّ الباحث يذهب إلى ما ذهب إليه عزّ الدّين المجدوب من أنّ المصاعب والمتاعب التي يمكن ملاحظتها في تدريس النّحو العربيّ وفي غيره من أنحاء الألسنة الأخرى " يمكن أن تكون قرينة من القرائن أو مؤشرًا خامًا يشير إلى أنّ القواعد النّحويّة المعتمدة ليست لائقةً ولا كافيةً بوصف ذلك اللّسان ولكن هذه الصّعوبات ليست دليلاً علميًّا في حدّ ذاتها على عدم كفاية ذلك النّحو المعتمد ".[3] وتظلّ اللّسانيات؛ لاعتمادها على جملة من فرضيات متناسقة في صورة نظريّة علميّة محكمة، هي المرجع الحيّ لاختبار ملاءمة قواعد لغة ما، نحويّة كانت أم غيرها، لخصائصها من عدمها.

وممّا أوقع الرّواد الوصفيّين في هذه الأخطاء التّجريبيّة، هو عدم تمييزهم بشكل دقيق بين الفرضيات والمنوالات، وهو تمييز له جذور متأصلة في الفلسفة والمنطق.[4] ويذهب عز

(1). البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط: 2، 1420 هـ. 2000 م، ص: 8.

(2). ينظر: أثر الألسنيّة في تجديد النّظر اللّغويّ، محمّد صلاح الدّين الشّريفي، أشغال ندوة اللّسانيات واللّغة العربيّة، ص: 49.

(3). المنوال النّحويّ، عزّ الدّين المجدوب، ص: 15.

(4). ينظر: المنوال النّحويّ، عزّ الدّين المجدوب، ص: 49. 58.

الدّين إلى أنّ هيلمسيف يعدّ أوّل من أقحم هذا التّمييز في الدّرس اللّساني بعدما وعى هذه الفرضيات والمنوالات من النّاحيّة الإبيستمولوجية وأودعها في صياغة واضحة، لكنّه لا يعني أبدًا بهذا القول أنّه "أوّل من مارس صياغة الفرضيات العامّة في علم اللّسانيات أو صياغة المنوالات، فذلك أمر قد سبقه إليه علماء القرن التّاسع عشر".[1]

وكان من نتائج هذا الخلط بين المنوالات والفرضيات أنْ خلط الرّواد الوصفيّون العرب. كما يقول عز الدّين المجدوب. بين ما يمكن تسميته بالمسلّمات الماقبليّة والفرضيات العلميّة، وهو ظاهرة ملحوظة في حكمهم على نظام العوامل وفي رفضهم التّقدير جملةً، بالإضافة إلى اعتراضهم على فكرة الأصل التي تردّ إليها الفروع سواء كان ذلك من النّاحية الصّرفيّة كردّ قال إلى قول أم من النّاحيّة النّحويّة كردّ جملة ((زيد قام)) إلى ((زيد قام هو)).[2]

ومن عوامل وقوع الرّواد الوصفيّين، وبخاصّة تمّام حسّان، في الأخطاء التّجريبيّة هو افتراضهم أنّ المآخذ التي سجّلها اللّسانيّون الغربيّون على تراثهم اللّغويّ ينسحب بحذافيره على التّراث العربيّ، ومن ذلك مثلاً ما يذكرونه عن التّأثير الفلسفيّ والمنطقي.

ويبدو لنا أنّ تمّامَ حسّان تنبّه أخيرًا إلى الفروق القائمة بين الفرضيات والمنوالات، فَرَدَّ إلى التّقدير وفكرة الأصل والحذف اعتبارهما في مؤلّفيه الأخيرين؛ ومن ذلك قوله عن التّقدير: " أضف إلى ذلك طوائف أخرى لا تقبل الحركات لفظًا وإنّما تنسب إلى الإعراب تقديرًا ".[3] ويقول أيضًا عن الحذف في موضع آخر " وليس معنى هذا أنّني أنكر القول بالحذف جملة وتفصيلاً، وإنّما ينصبّ الإنكار على جعل ما سواه واجب الحذف على نحو ما رأينا ".[4]

(1). المصدر السّابق، ص: 49.

(1). ينظر: مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، ص: 27.

(3) . البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان ، ص: 19.

(4) . المصدر السّابق، ص: 23.

ب ـ منهج أعمال الوصفيّين في ضوء اللّسانيات التّوليديّة:

وبما أنّ اللّسانيات التّوليديّة تقوم على أسس منهجيّة مغايرة لأسس اللّسانيات الوصفيّة التّقريريّة، فإنّ نظرتها إليها نظرة تعارض واعتراض، بل يمثّل موقف أولاهما من أخراهما نقلةً نوعيّةً في الفكر اللّغوي بعامّة والعربيّ منه بخاصّة.

فقد أحدثتْ اللّسانيات التّوليديّة دويًّا قويًّا في الأوساط اللّغويّة الغربيّة منذ ظهورها، إذ كان من أهداف تشومسكي وأعوانه تقويض اللّسانيات الوصفيّة الحاملة لراية الدّراسات اللغويّة وقتئذٍ؛ ليؤسّسوا على أنقاضها منهجا يرونه أقدر على تحليل الظواهر اللّغويّة وتفسيرها. وقد حمل تشومسكي على التفكير في البحث عن منهج بديل، اقتناعه الرّاسخ أن وصف أيّة لغة من لغات العالم وفق أصول المدارس الوصفيّة، وبخاصّة مدرسة التّحليل الشّكلي منها التي كان يتزعمها بلومفليد، أمر على غاية عسر؛ لأنّ هذه الأصول ليست كافيةً " لتفسير جميع الجمل الصّحيحة في لغة ما تفسيرًا شاملاً ".[1]

وكان من نتائج ما لاحظه تشومسكي من نقص على أصول اللّسانيات الوصفيّة التّقريرية، أن أقام منهجه الجديد على جملة من عناصر يعتبرها الوصفيّون دخيلةً على الدّرس اللّغوي، وهي العناصر التي يرونها منطقيّةً، كالتّأويل والتّعليل بالإضافة إلى المعيار الدّلالي الذي تستهجنه مدرسة التّحليل الشّكلي معتبرةً إيّاه أكثر مجالات اللّسانيات ضعفًا.

وبهذا الفهم الجديد للدّرس اللّغوي، لم تعد مآخذ الوصفيّين على الدّراسات اللّغويّة القديمة أمرًا مسلّمًا به على رمّته، بل اعتبرت قراءاتهم لها وتسرعهم في إطلاق الأحكام عليها مغامرة علميّة وقع فيها الوصفيّون الغربيّون وجاراهم فيها الوصفيّون العرب. ويرى تشومسكي ورفاقه أنّ التّعامل مع الدّرس اللّغويّ بهذه الصّورة تعامل مع سطح اللّغة لا مع عمقها، إذ اللّغة من وجهة نظرهم " عمل عقليّ يتميّز به الإنسان عن الحيوان، ومن ثمّ فإنّ

(1) .العربية وعلم اللّغة البنيوي، حلمى خليل، ص: 178.

الهدف الأساس للنّظريّة اللّغويّة هو دراسة هذا الجانب العقليّ من الإنسان والكشف عن قدراته اللّغويّة ".[1]

ولما وفد هذا المنهج إلى الوطن العربيّ، تلقفه كثير من أبنائه اللّغويّين وراحوا يعيدون قراءة التّراث وفق مبادئه وأسسه، كما أعادوا النّظر في القراءات الوصفيّة للتّراث. وانتهى الأمر بهؤلاء التّوليديّين العرب، ويتزعمهم عبد القادر الفاسي الفهري، إلى ما انتهى إليه من قبل تشومسكى وأصحابه في حقّ الوصفيّين الغربيّين، إذ يرى معظمهم أنّ القراءة الوصفيّة للتّراث قراءة سطحيّة ومتسرعة نجمت عن تطبيقات خاطئة للنظريّات الوصفيّة التي باتت علميّة بعض أُسُسها مشكوك فيها؛ ومن تلك الأخطاء المنهجيّة ما يأتي:

(1) .المصدر السّابق، ص: 179.

obeikan.com

*** تصوّر خاطئ للعلم والافتراضات العلميّة:**

إذا كان موقف تمّام حسّان الرّافض للعلّة النّحويّة، ونظرية العامل، والإعراب التّقديري، وغيرها من المفاهيم الرّاسخة في التّراث النّحويّ، مبنيًا على تصوّره للعلم، فإنّ عبد القادر الفاسي الفهري يعترض على هذا التّصوّر الذي يحصر العلم في الملاحظات الخارجيّة أو التّساؤل عن الكيف من دون النفاذ إلى العلّة أو التّساؤل عن لماذا؛ إذ يجب الارتقاء بالنّظريات العلميّة حسب فهم هذا الأخير ومعرفته لها إلى مستويات تفسيرية تتجاوز الملاحظة الخارجيّة لتبحث في الكيف وفيما وراء الكيف.[1]

ويتّفق ياسر سليمان مع الفهري في أنّ التّفسير والاستنباط لبنات رئيسة لا يمكن استبعادها عن البحث اللّسانيّ، وبذلك يخالف هو الآخر تمّامَ حسّانٍ ومن معه من الوصفيّين الرأيّ؛ لإصرارهم على إلغاء التّفسير بوصفه هدفًا للعلم يتجاوز الوصف المجرّد، وعلى إسقاط الاستنباط من منهجيّة العلم المضبوط. فالتّفسير. كما يقول ياسر سليمان. "لا يؤدّي بالضّرورة إلى الانزلاق في هوّة الغيبيّات. وبالمثل لا يؤدّي الاستنباط ضرورة إلى دخول المعياريّة في البحث اللّسانيّ. وبالإضافة إلى هذا لم نجد حتّى الآن بين فلاسفة العلم من يرفض التّفسير والاستنباط رفضًا تامًّا في ميدان العلوم المضبوطة، وعلى رأسها طبعًا العلوم الطّبيعيّة ".[2]

فمع أنّ الدّعوة الوصفيّة ارتكزت في أوّل أمرها على تجريد مفهوم العلم، وحاولت خلع العلميّة على نفسها، فإنّ خطابها في رأي عبد القادر الفهري لم يكن علميًّا، ما يعني عنده " أنّ ادّعاء العلميّة لا يعني بالضّرورة أنّ الخطاب علميّ بالفعل "؛[3] وينبغي في مقابل هذا القول، التّنبيه على أنّ وسم الخطاب بعدم العلميّة لا يعني أيضًا بالضّرورة خلّوه من العلميّة تمامًا.

(1) .ينظر: اللّسانيات واللّغة العربيّة ((نماذج تركيبية ودلاليّة))، عبد القادر الفاسي الفهري، ص: 58.
(2).الاستقراء، المنهجيّة العلميّة والبحث اللّسانيّ العربيّ الحديث، ياسر سليمان، ص: 24.
(3) .المصدر السّابق، ص: 59.

وإن كنّالا نجد ما نعترض به على ما توصل إليه الفهري فيما يخص علمية الخطاب من عدمه، فإنّنا نعتقد أنّه من الظّلم أن يوضع تمّامُ حسّان وأنيس فريحة. مع تقديرنا لكليهما. في قدم المساواة كما يوحي بذلك سياق تعرضه لهما؛ ذلك أنّ أهداف تمّام حسّان تتراوح بين أهداف لغويّة محضة وأخرى تعليميّة، بينما كانت أهداف أنيس حضارية في الدّرجة الأولى، وعملت على بعثها عُقد نفسية لا ترى في العربيّة الفصحى مقوّمات العلم والفنّ، فنادى إلى استبدال اللهجات العاميّة بالفصحى مع التّخلص من الإعراب واستعمال الحروف اللاتينية بدلا من الحروف العربية في الكتابة.[1]

*** تصوّر خاطئ للتّراث:**

ظلّ عبد القادر الفهري ينفي أن تكون هناك ضرورة منهجيّة أو منطقيّة، تفرض على الباحث في حقل اللّسانيات، توظيف التّراث اللّغويّ في بناء أنحاء، بما فيها نحو العربيّة القديمة. فتوظيف التّراث. في وجهة نظره. غير ضروريّ، ويخطّئ من يرى ضرورة توظيفه؛ على أنّه ينبغي حصر هذا التّوظيف. في حالة وقوعه. في وصف العربيّة القديمة من دون التّجاوز به إلى العربيّة الحاليّة؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى خطإ ثان يتمثل في الخلط بين نسقين مختلفين.

وثمة خطأ ثالث ناجم عن التّصوّر الخاطئ للتّراث أشار إليه الفهري، ويتمثل. كما يقول، في الاعتقاد بأنّ " الآلة الواصفة للغة العربيّة الحاليّة أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النّحو العربي القديم، وقد بيّنا في عدّة مناسبات أنّ هذا التّصوّر خاطئ، وأنّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربيّة، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال ".[2]

ويبدو لنا أنّ مآخذ عبد القادر الفهريّ في هذا الصدّد لا تصدق على النّتاج الوصفيّ، وإنّما تصدق على أعمال دعاة التّيسير والتّجديد، ذلك أنّ الوصفيّين لم يقولوا بضرورة توظيف

(1) .ينظر: نحو عربيّة ميسّرة، أنيس فريحة، ص: 217.

(2) .اللّسانيات واللّغة العربيّة ((نماذج تركيبية ودلاليّة))، عبد القادر الفاسي الفهري، ص: 60. 61.

التّراث في صياغة منوالات نحويّة، سواء للعربية القديمة أم المعاصرة، بل فطنوا قبل الفهري نفسه إلى أنّ كثيرًا من أصول النّحو القديم غير مجدية في الدّرس اللّغويّ؛ فضربوا بالقياس ونظرية العامل عرض الحائط. ومن الواضح أنّ الفهري في حكمه هذا، وقع في تعميم، ما كان ليقع فيه لولا توسيعه دائرة اللّسانيات العربيّة لتشمل تيارات التّيسير والتّجديد في العصر الحديث. واللّسانيات بمعناها الدّقيق لا تغطي جهود حركتي التّيسير والتّجديد.

*** حصر اللّسانيات في نموذج النّحو القديم**:

تسير اللّسانيات العربيّة في خطين متوازنين: اتّجاه يسعى جاهدًا إلى بناء أنحاء للعربيّة المعاصرة ولهجاتها، وهو غير منتشر إلى حدّ الآن في العالم العربيّ؛ واتّجاه آخر يُعنى بدراسة التّراث اللّغويّ وهو المستحوذ على النّشاط اللّساني في مختلف الأقطار العربيّة، و يرى عبد القادر الفاسي الفهري أنّ ثاني الاتّجاهين لم يسلك الطّرق العلميّة المتّبعة في اللّسانيات النّظريّة، إذ لم يتطلع إلى بناء نحو جديد للعربية المعاصرة كما أنّه لم يحاول بناء أنحاء للهجات العاميّة بمفهوم النّحو الشّامل؛[1] بل وقف عند معطيات نموذج النّحو القديم غير آبِهٍ. كما يقول عبد القادر الفهري نفسه – بـ " وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة ((كالرّوايات والمحاضرات والأشعار)) ".[2] وهذا الخطأ المنهجي لا يختلف في شيء عن ذاك الذي أشار إليه بعض الوصفيّين من ندرة عناية روادهم بأولوية اللّغة المنطوقة على المكتوبة.

ومن المعلوم أنّ المعوّل في اللّغويات الوصفيّة في الغرب، " هو اللّغة الحيّة التي يتحاور بها النّاس تلقائيًا في شتى أمورهم، لا تلك التي تستنبطها الكتب ".[3] على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ دراسة اللّغة في شكلها المحكي لم تعد تشكّل معضلة بعد اختراع آلات

(1) .ينظر: اللّسانيات واللّغة العربيّة ((نماذج تركيبية ودلاليّة))، عبد القادر الفاسي الفهري، ص: 51.

(2) . ينظر: المصدر السّابق، ص: 52.

(3) .آراء حول إعادة وصف اللّغة العربيّة، الهادي نهر، أشغال ندوة اللّسانيات واللّغة العربيّة، ص: 121.

التّسجيل، بل يمكن تسجيل اللّغة المنطوقة لتخضع بعد ذلك للدّراسة العلميّة الدّقيقة والمفصّلة.[1]

ويقع هذا المأخذ على التّوليديين العرب أنفسهم، إذ لا تتجاوز جهودهم في وصف العربيّة المعاصرة حدّ التّلميحات، شأنهم في ذلك شأن بعض الوصفيّين، مثل عبد الرّحمن أيّوب، الذي كان له السبق في الإشارة إلى ما طرأ على مفهوم الكنية واللّقب في العربيّة المعاصرة من تغيّر، وما يستدعيه هذا التّغير من تعديلات في أحكامها.[2]

فصنيع التّوليديين العرب، بمن فيهم عبد القادر الفهري نفسه، لم يتجاوز هذا الحدّ في وصف العربيّة المعاصرة، لكنّه يختلف عن أعمال الوصفيّين في أنّه لا ينادي برصد التّغيرات الطارئة على العربيّة في مستوى القواعد فحسب، بل يقر مبدئيًا بأصول النّحو بشرط أن تحقن هذه الأصول بروح لسانيات هذا العصر، وفي ذلك يقول: " بيّنا أنّ عددًا من المفاهيم الوصفيّة عند القدماء ((كمفاهيم المبتدأ والجملة الاسميّة والنّواسخ ...)) لا يمكن الاحتفاظ بها في نموذج لسانيّ حاليّ، كذلك بالنّسبة للأصول. فنظريّة العامل عند العرب مثلاً، ليست هي نظريّة العامل التي نحتاج إليها في الدرس الحديث ".[3]

وزيادةً على ما سبق، فإنّ كثيراً من الوصفيّين العرب وقعوا سجناء لمناهج النّحاة القدماء؛ نتيجة اعتمادهم على معطيات التّراث النّحويّ، نظرًا للعلاقة القويّة التي تربط الأصول النّظرية بالمواد الموصوفة في ظلّ نموذج النّحو القديم.[4] فانصهار الآليات الوصفيّة في بوتقة التراث يشكّل أبرز مواطن الضّعف في أعمال الوصفيّين العرب، لكنّ ثمة ضرورة منهجيّة قادتهم للرّجوع إلى التفكير النّحويّ العربيّ القديم لمعالجة مادة هذا التّفكير ذاته، لأنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره، إذ لا يختلف اثنان في أنّ ما استهدفه الوصفيّون بالوصف

(1) .ينظر: الألسنيّة ((علم اللّغة الحديث)) المبادئ والأعلام، ميشال زكريا، ص: 154.

(2) .ينظر: دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، عبد الرّحمن أيّوب، ص: 88.94.

(3) .اللّسانيات واللّغة العربيّة ((نماذج تركيبية ودلاليّة))، عبد القادر الفاسي الفهري، ص: 61، هامش 35.

(4).ينظر: المصدر السّابق، ص: 52.

والتّحليل هو التّراث النّحويّ، وكان يقتضي منهم ذلك نبش هذا التّراث من جديد؛ خلافا لعبد القادر الفهري الذي ينفي أن تكون هناك ضرورة منهجيّة أو منطقية تفرض العودة إلى فكر الماضي جملة وتفصيلا لمعالجة مادة معيّنة.(1)

نعم قد يكون الأمر كما ذكره عبد القادر الفهري، ولكن في ظروف معيّنة، عندما تكون مادة اللّغة المطروحة على بساط البحث والتّحليل جديدةً. ومع أنّ الرّجوع للتّراث اللّغويّ في مثل هذا الظّرف أمر غير ضروريّ، فإنّه يستحسن الاستئناس به.

ومن الجدير في هذا المقام، الإشارة إلى أنّ النّظريّة التّحويليّة التّوليديّة على ما حظيت به من شهرة وقبول عند عدد كبير من اللّسانيّين، لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات والتّقويمات، ما يعني أنّ هذه النّظريات اللّغويّة كلّها خضعت للنّقد والتّقويم وللنّقض تارة أخرى؛ لأنّها عمل بشريّ معرض للخطإ والصّواب، ولأنّ مزاج المتلقين مختلف ومتباين. ويدفعناهذا المعطى إلى القول بأنّ اللّسانيات مع ما تميّزت به من العلميّة والمنهجيّة الصّارمة لم ترتق بعد إلى صرامة العلوم التطبيقيّة، وأن ما يُذكر من لحاق اللّسانيات بالعلوم التّطبيقيّة لا يعدو مبالغةً أو تجاوزًا. ومع ذلك فإنّنايقرّبما يذكره معظم اللّسانيّين بأن اللّسانيات من أكثر العلوم الإنسانيّة علميّة ومنهجيّة.

2 / 3 ـ تأثير اللّسانيات الوصفيّة في الدّرس اللّغويّ العربيّ الحديث:(2)

على الرّغم من تصديّ اللّغويّين المحافظين أوّلاً ثمّ التّوليديّين لاحقًا للدّعوة الوصفيّة بسرد مثالبها، وعلى الرّغم من صمود النّحو القديم في وجه التيار الوصفيّ، حيث ظلّ يسيطر على مجريات الدّرس اللّغويّ في المدارس والمعاهد والجامعات، فإنّنا نقرّ بريادة الرّواد الوصفيّين العرب في تجديد الفكر اللّغويّ العربيّ المعاصر، إذ استطاع هؤلاء الرّواد أن يزعزعوا على الأقلّ بكتاباتهم بعض الأصول التي تأسست عليها مناهج الدّراسات القديمة

(1) .ينظر: المصدر السّابق والصّفحة نفسها.

(2) .ينظر: العربيّة وعلم اللّغة البنيوي، حلمى خليل، ص: 217.

كما تمكّنوا من تشكيك عدد غير قليل من الدّارسين والباحثين في القيمة العلميّة لبعض الأفكار التي كانت من انعكاسات هذا المنهج القديم.[1]

ومن جانب آخر، استطاع هؤلاء الرّواد الوصفيّون العرب بنشرهم مبادئ اللّسانيّات وأصولها أن يزلزلوا ـ في الأوساط الجامعيّة على الأقلّ ـ فكرة اكتمال علوم العربيّة واستغنائها عن النّظريات اللّغويّة الحديثة. وخلاصة القول هي أنّ الرّواد الوصفيّين العرب تمكنّوا من نقد التّراث اللّغويّ العربيّ نقدًا منتظمًا، أقلّ ما يمكن القول فيه هو أنّه كان أقرب المحاولات النّقديّة للتّراث اللغويّ إلى العلميّة إن لم يكن علميًّا على علاّته، وذلك لاستناده إلى أسس نظريّة محكمة الصّياغة.

ويحسب للّسانيات الوصفيّة العربيّة على تنوع مدارسها، تغييرها مسار دراسة التّراث من نقد مجرّد له إلى تقييم له يقوم على قراءة جديدة وفهم معاصر.[2] أمّا الأفكار الجديدة التي نقلها دعاة الوصفيّة من اللّسانيّات الوصفيّة إلى الفكر اللّغويّ العربيّ، فلعلّ أهمّها " فكرة التّطور اللّغويّ والدّراسة التّاريخيّة للّغة فيما يعرف بالتّفرقة بين الدّراسة الآنيّة syncronic والدّراسة التّاريخيّةdyacronic، ولم تكن فكرة التّطور اللّغويّ ملحوظة، أو ذات وجود فعال في توجيه التّفكير اللّغويّ عند البصريّين أو الكوفيّين أو من جاء بعدهم من علماء اللّغة ".[3]

ومن الإضافات الجديدة للسانيات الوصفيّة إلى الفكر اللّغوي العربي، تمييزها بين دراسة اللّغة بصفتها ظاهرة إنسانيّة ودراستها من حيث هي لغة معيّنة، وهي مسألة مهمّة لم يتنبه لها اللّغويّون القدماء، ومنها كذلك تفريقها بين دراسة اللّغة المنطوقة ودراسة اللّغة

(1). ينظر: المصدر السّابق، ص: 217.

(2) . ينظر: أثر اللّسانيات في تجديد النّظر اللّغويّ، محمّد صلاح الدّين لشّريفي، أشغال ندوة اللّسانيات واللّغة العربيّة، ص: 53.

(3) .العربيّة وعلم اللّغة البنيوي، حلمى خليل، ص: 217.

المكتوبة؛ حيث لكلّ منها خصائص وأنظمة خاصّة بها، واعتقادها بعدم أفضلية لغة ما على لغة أخرى.[1]

وهذا كلّه يؤكّد على أنّ الوصفيّة العربيّة كانت إضافة نوعيّة إلى الدّراسات اللّغويّة العربيّة، وخطوة غير مسبوقة في تاريخ هذه الدّراسات؛ إذ كانت لأولّ مرّة تعاد فيها صياغة التّراث النّحويّ بالاستعانة بآليات منهجيّة لا تمت بصلة إلى آليات النّموذج البصريّ أو الكوفي ولا إلى نظم عبد القاهر الجرجانيّ؛ وفي ذلك يقول تمّام حسّان عن كتابه ((اللّغة العربيّة: معناها ومبناها))بكلّ استحقاق وجدارة " وهذا التّطبيق الجديد للنّظرة الوصفيّة في هذا الكتاب يعتبر، حتّى مع التّحلّي بما ينبغي من التّواضع، أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغويّة تجري بعد سيبويه وعبد القاهر ".[2]

3 ـ تقويم المادّة العلميّة لأعمال الوصفيّين النّحويّة:

يبدو للقارئ منذ الوهلة الأولى من تصفحه لكتب الوصفيّين، أنّها كتب نظريّة بحتة خالية من محاولات تطبيقيّة جادّة، باستثناء مؤلّفات تمّام حسّان. إذ الغالبيّة العظمى من هذه الكتابات لا تعدو أن تكون نقدًا أو نقضًا للأصول التي بنى عليها القدماء دراساتهم اللّغويّة أو اعتراضًا على فكرة من أفكارهم مع طرح المبادئ النّظريّة للّسانيات الوصفيّة على استحياء، ككتاب عبد الرّحمن أيّوب ((دراسات نقديّة في النّحو العربيّ)) على سبيل المثال، أو أن تكون جمعًا بين النّظريّة والتّطبيق، لكنّه لا يلبث أن يطغى الجانب النّظريّ على الجانب التّطبيقي، وكتاب محمود السّعران: ((علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ)) خير مثال على ذلك.

وبما أنّ تمّامَ حسّانٍ. حسب اطلاعنا المتواضع. هو الرّائد الوصفيّ العربيّ الوحيد، الذي حاول إجراء تطبيقات جادّة، انطلاقًا من أسس النّظريّات الوصفيّة ومبادئها، على التراث النّحوي العربيّ، فإنّه في هذا الجزء من البحث يستأثر اهتمامنا؛ نظرًا لقيمة تلك المحاولات العلميّة ومكانتها في اللّسانيات العربيّة المعاصرة.

(1) .ينظر: نحو عربيّة ميسرة، أنيس فريحة، ص: 72.

(2) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 10.

لكنّ تقويمنا يقتصر على أثرين من آثار تمّام حسّان اللّغويّة، وهما: ((اللّغة العربيّة: معناها ومبناها)) و((الخلاصة النّحويّة))؛ لأسباب أهمّها: أنّهما أكثر أعماله اتّصالاً بالنّحو، وأنّ أوّل هذين الأثرين يعتبر تطويرًا لما قبله، ويحوي عصارة ولبّ الفكر النّحوي لهذا الرّائد. أمّا آخرهما فإنّه يعدّ بحقّ الابن الشّرعي للأوّل، إذ لا يختلف عنه إلاّ في أسلوب المعالجة والطّرح.

3 / 1 ـ **محتويات كتابي ((اللّغة العربيّة معناها ومبناها)) و((الخلاصة النّحويّة))**:

يتجلّى للنّاظر المدقّق أنّ هذين الكتابين ليسا جديدين من حيث المحتويات، إذ لم تخرج عناوينهما الرّئيسة عن عناوين كتب التّراث النّحويّ. وتكاد الجدّة فيهما تنحصر في وجهات نظر وتعديلات واستدراكات قد لا تمت بصلة إلى المنهج. حسب رأينا – بقدر ما هي نتيجة تأثر بالتّصنيفات الغربيّة للظّواهر اللّغوية.[1]

3 / 2 ـ **المصطلحات الواردة في كتابي ((اللّغة العربيّة معناها ومبناها)) و((الخلاصة النّحويّة))**:

وبما أنّ النّحاة العرب القدامى توصّلوا بعد جهود مضنية ومتواصلة إلى إنشاء جهاز اصطلاحيّ في غاية الانتظام ومنظومة لغويّة متناسقة، فإنّه كان من الصّعوبة بمكان على الوصفيّين العرب. وفي مقدّمتهم تمّام حسّان. " أن يفكّروا خارج ما قدّمه التّراث النّحويّ من مفاهيم ومصطلحات ".[2]

وظلّ تمّام حسّان حبيس مصطلحات النّحو القديم ومفاهيمه، فلم يخرج حديثه في معظم أجزاء كتابيه عن التصنّيفات اللّغوية القديمة المتمثلة في الأصناف النّحويّة وأقسام مصطلحي الكلام والجملة.

ومع هذا كلّه، فإنّ لتمّام حسّان إضافات متواضعة في المصطلحات النّحويّة، ولعلّ أبرزها على الإطلاق هو مصطلح ((القيم الخلافيّة)) الذي ورد كثيرًا في مؤلّفاته.

3 / 3 ـ **((اللّغة العربيّة معناها ومبناها)) و((الخلاصة النّحويّة)) بين الوصفيّة والمعياريّة**:

---

(1). يراجع محتويات هذين الكتابين.

(2) . نشأة الدّرس اللّساني العربيّ الحديث ((دراسة في النّشاط اللّسانيّ العربيّ))، فاطمة الهاشمي بكوش، ص: 136.

حاول تمّام حسّان إخراج التّراث النّحويّ في ثوب وصفيّ يتلاءم ومبادئ اللّسانيات الوصفيّة، فأرسى أسس هذا المشروع في كتابه ((مناهج البحث))، ثمّ أجرى عليها تعديلات طفيفة في كتابه ((اللّغة العربيّة معناها ومبناها))؛ ثمّ استجاب لأولئك الذين أشاروا عليه بما يعتري هاتين المحاولتين من القصور في النّاحيّة التّطبيقيّة؛ فصاغ في كتابه ((الخلاصة النّحويّة)) نموذجًا وصفيًّا من معطيات النّموذج النّحويّ القديم.[1]

وإن كان ((اللّغة العربيّة معناها ومبناها)) أكثر المحاولات لإعادة ترتيب أبواب النّحو جرأة بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني كما يصرّح بذلك تمّام حسّان نفسه،[2] ويعدّ ((الخلاصة النّحويّة)) تطبيقًا لما ورد فيه، فإنّ نجاح تمّام حسان في الكتاب الأوّل يفوق نجاحه في الكتاب الآخر. ذلك أنّه تمكّن بالفعل في معظم ((اللّغة العربيّة معناها ومبناها)) من تجريد التّراث النّحوي من النّزعة المعياريّة المتمثّلة في التّعليل وفرض القواعد؛ باستثناء ما يبدو في بعض آرائه من تناقضات، ومن ذلك قوله مثلاً " والمعروف أنّ التّحليل اللّغويّ ((الإعراب)) يحتاج إلى الأمرين جميعا "،[3] وهو بهذا القول حصر التّحليل اللّغويّ في الإعراب ، فجعله مقابلاً له، وليس الأمر في حقيقته كذلك، بل الإعراب جزء من هذا التّحليل، وقد سبق أن طعن تمّام حسّان نفسه النّحاةَ في هذا الأمر. ويقول أيضًا في موضع آخر معلّلاً ظاهرةً من الظّواهر اللّغويّة . وهو ممّن يرفضون التّعليل . " ومع أنّني أنفر من التّصدّي لتعليل الظّواهر اللّغويّة، أجدني مدفوعًا هنا إلى ملاحظة أنّ عدم قرينة العلامة الإعرابيّة في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرّتبة، وجعل الرّتبة عوضًا لها من العلامة الإعرابيّة ".[4]

أمّا في ((الخلاصة النّحويّة))، فإنّه وقع في المعياريّة في أكثر من موضع، وبالتّحديد عند تقرير القواعد النّحويّة، فاستعمل الألفاظ التي اتفّق الوصفيّون العرب على معياريّتها،

(1) .ينظر: الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، ص: 7.
(2) .ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 10.
(3) .اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان ، ص: 191.
(4) .المصدر السّابق، ص: 208.

وفي مقدّمتها الألفاظ المفيدة للوجوب والجواز والمنع، بالإضافة إلى التّعليل وبخاصّة القضايا الصّوتية الصّرفيّة كقوله بالإعلال والإبدال.[1] وما وقع فيه تمّام من المعياريّة عند تقرير القواعد دليل ساطع يدعم ما ذهب إليه عبده الرّاجحيّ من أنّ الوصف اللّغويّ لا يمكن جعله مقررًا في تعليم اللّغة من دون انتقاء؛ لأنّ طبيعة التّعليم تختلف عن طبيعة الوصف المحض، فالتّعليم يقتضي الصّلاحيّة اللّغويّة ونفعها العملي، بخلاف الوصف المحض الذي يُعنى بالصّلاحيّة اللّغويّة فقط، وفي ذلك يقول: " ومن المعروف أنّ في الوصف اللّغويّ أشياء كثيرة لا تصلح للتّعليم من مثل الحديث عن المركب الاسميّNP والمركب الفعليّVP، والأضمرةPronomalizationوغير ذلك، ويمكن أن تطبق ذلك على وصف العربيّة ممّا نجده في كتب النّحو العربيّ من مثل الاشتغال والتّنازع والعلل وغير ذلك ".[2]

ومن هنا يتبيّن أنّه ينبغي عند تقويم أيّ تراث، مراعاة طبيعته ومزاياه. فالنّحو العربيّ مثلا،نحو نشأ لهدف تعليميّ في الدّرجة الأولى، والنّحو التّعليميّ لا بدّ أن يكون معياريّا. ففي طبيعة النّحو العربيّ ما يفسّر ويبرّر ما انتهى إليه هذا النّحو من المعياريّة، وإن كان بدأ استقرائيًّا وصفيًّا.

(1) . ينظر: الخلاصة النّحويّة، تمّام حسّان، على سبيل المثال لا الحصر، ص:27. 28، 30. 33، 106. 109، 114. 115، 116. 117، 122. 123، 128، 131، 123، 135، 141، 144، 173.

(2) . علم اللّغة التّطبيقيّ وتعليم العربيّة، عبده الرّاجحي، ص: 36.

openkan.com

obeikan.com